

تقرير حقوق الإنسان في اليمن لعام 2020

الملخص التنفيذي

اليمن جمهورية ذات دستور ينص على وجود رئيس، وبرلمان، وسلطة قضائية مستقلة. في 2012، وقع اختيار الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة على نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي بوصفه المرشح الوحيد الذي يحظى بإجماع عام. وأكد ثلثا الناخبين المؤهلين في البلاد عبد ربه منصور هادي رئيساً للبلاد لفترة رئاسية مدتها سنتان. في عام 2014، احتلت قوات الحوثيين المتحالفة مع القوات الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح العاصمة صنعاء، مما أشعل نزاعاً أهلياً بين قوات الحوثيين وحكومة الجمهورية اليمنية استمرت طوال العام. نتيجة للصراع، يعيش حالياً حوالي 80 بالمائة من السكان في أراضٍ تخضع لسيطرة قوات الحوثيين وليس حكومة الجمهورية اليمنية.

أصبح الجهازان الرئيسيان المسؤولان عن أمن الدولة وجمع المعلومات الاستخبارية، وهما جهاز الأمن السياسي وجهاز الأمن القومي، تحت سيطرة الحوثيين عام 2014، على الرغم من أن الهيكلة والعمليات الخاصة بالجهازين قد استمرت على ما يبدو على نفس المنوال. عينت حكومة الجمهورية اليمنية الموظفين في هذين الجهازين في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وبموجب القانون، يتبع جهاز الأمن السياسي وجهاز الأمن القومي وزير الداخلية أولاً ثم الرئيس، ولم تكن جهود التنسيق بين جهاز الأمن السياسي وجهاز الأمن القومي واضحة. أما دائرة البحث الجنائي التابعة للشرطة فهي مسؤولة أمام وزير الداخلية وتنفذ معظم عمليات التحقيق الجنائي واعتقال المطلوبين. وكانت قوات الأمن الخاصة شبه العسكرية تابعة لوزارة الداخلية، وكذلك كانت وحدة مكافحة الإرهاب. أشرفت وزارة الدفاع على وحدات لقمع القلاقل المدنية وللمشاركة في النزاعات المسلحة الداخلية. ولم تحتفظ السلطات المدنية بسيطرة فعالة على قوات الأمن. سيطر الحوثيون على معظم أجهزة الأمن القومي في قطاعات بشمال البلاد وبعض مؤسسات الدولة السابقة. قلصت التأثيرات القبلية والحزبية والطائفية المتنافسة من سلطة حكومة الجمهورية اليمنية في نيسان/أبريل عندما أعلن المجلس الانتقالي الجنوبي الانفصالي "الإدارة الذاتية" في عدن. وفي كانون الأول/ديسمبر، نجحت المساعي الدبلوماسية تحت إشراف السعودية في استعادة سيطرة حكومة الجمهورية اليمنية على عدن وفقاً لاتفاقية الرياض. ارتكب أفراد قوات الأمن من جميع الأطراف انتهاكات.

أرغم انقلاب الحوثيين حكومة الجمهورية اليمنية على توقيع اتفاق سلام برعاية الأمم المتحدة عام 2014 يدعو إلى "حكومة وحدة وطنية". استقالت حكومة الجمهورية اليمنية بعد استيلاء قوات الحوثيين المتحالفة مع حزب المؤتمر الشعبي العام، الذي ينتسب إليه الرئيس السابق علي عبد الله صالح، على القصر الرئاسي في 2015. ثم حلت قوات الحوثيين عندئذ البرلمان واستبدلته باللجنة الثورية العليا. هرب الهادي من الإقامة الجبرية ولجأ إلى عدن، حيث أعلن أن جميع الإجراءات التي اتخذتها قوات الحوثيين في صنعاء غير دستورية، وأكد موقفه كرئيس، وتعهد الحفاظ على مبادئ مؤتمر الحوار الوطني في 2014 وطالب المجتمع الدولي بحماية العملية السياسية في البلاد.

بعد أن شنت قوات الحوثيين هجوماً في القطاع الجنوبي للبلاد ودخلت عدن في 2015، لجأ هادي إلى السعودية، وشكلت المملكة العربية السعودية تحالفاً عسكرياً قاد عملية "عاصفة الحسم" بناء على طلب حكومة الجمهورية اليمنية. لم تُسفر محادثات السلام التي عقدت في الكويت في 2016 بين الحوثيين وحكومة الجمهورية اليمنية عن نتائج حاسمة. في 2017، قتلت قوات الحوثيين الرئيس السابق علي عبد الله صالح بعد أن أنشق عنهم علناً ورُحِب بالتعاون مع التحالف. في 2018، أسفرت المحادثات المباشرة بين حكومة

الجمهورية اليمنية والحوثيين التي رعتها الأمم المتحدة في السويد إلى التوصل لاتفاقات بشأن وقف إطلاق النار داخل مدينة الحديدة وحول ميناءها، وكذلك بشأن تبادل الأسرى ومعالجة الأوضاع الإنسانية في تعز. لم يتم تطبيق تلك الاتفاقيات على نحو فعال؛ واستمرت حتى وقتنا هذا الخصومات والنزاعات، بما في ذلك الهجمات العسكرية الحوثية، وهجمات الطائرات المسيرة وصواريخ الحوثيين التي استمرت داخل البلاد وعلى المملكة العربية السعودية، فضلاً عن الهجمات الجوية التي يشنها التحالف.

وشملت أهم قضايا حقوق الإنسان ما يلي: عمليات القتل التعسفية أو غير القانونية من قبل جميع الأطراف؛ وحالات الاختفاء القسري من قبل جميع الأطراف؛ والتعذيب وحالات المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو العقوبات القاسية من جانب حكومة الجمهورية اليمنية والحوثيين وقوات الإمارات؛ وظروف السجن القاسية والمهددة للحياة؛ والاعتقال والاحتجاز التعسفي؛ والسجناء السياسيين؛ والمشاكل الخطيرة التي تعترى استقلالية القضاء؛ والانتهاكات التعسفية على حقوق الخصوصية؛ الانتهاكات الخطيرة في الصراع الداخلي، بما في ذلك استخدام وتجنيب الأطفال الجنود، بصفة أساسية من جانب الحوثيين؛ والقيود السافرة المفروضة على حرية التعبير، وحرية الصحافة والإنترنت، بما في ذلك العنف والتهديد باستخدام العنف أو الاعتقالات غير المبررة أو الملاحقة القضائية التعسفية ضد الصحفيين والرقابة وحجب المواقع الشبكية، وقوانين تجريم التشهير؛ والتدخل الكبير في حرية التجمع وتكوين الجمعيات والانتساب إليها؛ والقيود البالغة على حرية التنقل؛ والانتهاكات غير المشروعة وسوء معاملة المهاجرين؛ وعدم قدرة المواطنين على اختيار حكومتهم من خلال انتخابات حرة ونزيهة؛ ونقشي الفساد بصورة خطيرة؛ وعدم توافر آليات التحقيق والمسائلة القانونية على أعمال العنف ضد المرأة، وتجريم السلوك الجنسي المثلي بالتراضي بين البالغين؛ وأسوأ أشكال عمالة الأطفال.

ظل إفلات مسؤولي الأمن من العقاب يمثل مشكلة، ويرجع ذلك جزئياً لأن الحكومة مارست سلطة محدودة، وإلى عدم وجود آليات فعالة للتحقيق في الانتهاكات والفساد ومقاضاة مرتكبيها. كان لحكومة الجمهورية اليمنية قدرة محدودة على معالجة انتهاكات حقوق الإنسان نظراً لاستمرار الحرب الأهلية. أدت سيطرة الحوثيين في المؤسسات الحكومية في الشمال إلى تقلص شديد في قدرة حكومة الجمهورية اليمنية على إجراء التحقيقات.

ارتكبت الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما فيها قوات الحوثيين والميليشيات القبلية، والعناصر الانفصالية المتشددة، وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، والفرع المحلي لتنظيم داعش انتهاكات واسعة في ظل إفلات من العقاب. وأسفرت الغارات الجوية للتحالف الذي تقوده السعودية عن سقوط ضحايا مدنيين وألحقت أضراراً في البنية التحتية. (راجع تقارير البلاد الخاصة بممارسات حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وإيران).

القسم 1. احترام كرامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي:

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي وغير ذلك من عمليات القتل غير المشروع أو ذات الدوافع السياسية

وردت تقارير عديدة عن ارتكاب عناصر حالية أو سابقة من قوات الأمن التابعة لحكومة الجمهورية اليمنية أعمال قتل تعسفية أو غير مشروعة. استمرت عمليات القتل ذات الدوافع السياسية على يد الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك قوات الحوثيين والعناصر الانفصالية المتشددة والجماعات الإرهابية والمتمردة

التي ادعت الانتماء إلى تنظيم القاعدة في جزيرة العرب بشكل كبير خلال العام (يرجى مراجعة القسم 1.ز)، الانتهاكات التي ترتكب أثناء النزاعات الداخلية).

في حزيران/يونيو، قتل مسلحون مجهولون نبيل القعيطي، المصور الصحفي لوكالة فرانس برس، أمام منزله في عدن. كان يكتب التقارير الصحفية عن الصدامات بين القوات الحكومية وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي بمحافظة أبين.

أفادت وزارة حقوق الإنسان بالحكومة في نيسان/أبريل أن هجمات الحوثيين المتقطعة في مديرية الغويل بمحافظة الجوف أسفرت عن مقتل وإصابة 16 شخصاً وتشريد العديد من العائلات.

في آب/أغسطس، أفادت العديد من منظمات حقوق الإنسان المحلية والمنافذ الإعلامية الحكومية أن قناص حوثي في تعز أصاب فتاة عمرها 9 سنوات، رويدة صالح محمد، وهي تحمل جرتها في طريقها لتستقي الماء. وأفادت أيضاً في شهر آب/أغسطس أن تحالف الرصد، وهو تحالف يماني يرصد مخالفات حقوق الإنسان، صرح بأن عناصر حوثية في تعز أطلقت النار على أطفال آخرين في الفترة ما بين شباط/فبراير وأب/أغسطس، بالإضافة إلى رويدة.

في 30 كانون الأول/ديسمبر، أسفرت هجمة للحوثيين عن مقتل 17 شخصاً، وفقاً لتقرير وزارة الداخلية، بما في ذلك ثلاثة من العاملين باللجنة الدولية للصليب الأحمر، وأصاب أكثر من مائة آخرين في مطار عدن. وقع الهجوم أثناء هبوط طائرة تقل وزراء الحكومة الجديدة التي تم تشكيلها حديثاً وسائر المسؤولين القادمين من المملكة العربية السعودية، مما أثار المخاوف من أن الغرض منه هو زعزعة استقرار الحكومة الجديدة.

ب. الاختفاء

في أيلول/سبتمبر، أفادت مجموعة الخبراء البارزين بخصوص اليمن (مجموعة خبراء الأمم المتحدة) التابعة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنه من المعتمد استمرار أطراف الصراع في تنفيذ عمليات الاختفاء القسري. وردت تقارير عن حالات اختفاء واختطاف، من جانب الحكومة وقوات الحوثيين، بدوافع سياسية لأفراد مرتبطين بأحزاب سياسية، ومنظمات غير حكومية، ومنافذ إعلامية تنتقد قوات الأمن الحكومية وحركة الحوثيين (يرجى مراجعة القسم 1.ز)، الانتهاكات التي ترتكب أثناء النزاعات الداخلية). احتجز الحوثيون وحلفائهم في بعض الأحيان أفراد الأسرة المدنية لمسؤولي الأمن التابعين لحكومة الجمهورية اليمنية. كما استهدف الحوثيون الأجانب واحتجزوهم، بمن فيهم أولئك الذين يُعتقد أنهم يعملون في البعثات الدبلوماسية الأجنبية. كما وردت تقارير عن حالات اختفاء قامت بها أطراف أخرى في الصراع.

من آب/أغسطس 2019 إلى 31 تموز/يوليو، وثقت اللجنة الوطنية الحكومية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان 1,298 قضية اعتقال تعسفي واختفاء قسري ارتكبتها أطراف النزاع المختلفة، بزيادة قدرها 400% عن العام السابق.

وفقاً لتقرير تموز/يوليو الصادر عن منظمة مواطنة لحقوق الإنسان، وهي منظمة مستقلة مقرها صنعاء، كانت حكومة الجمهورية اليمنية في الفترة بين أيار/مايو 2016 ونيسان/أبريل مسؤولة عن 90 حادثة اختفاء قسري؛ وكان الحوثيون مسؤولين عن 535 من حوادث الاختفاء القسري؛ وكانت قوات الإمارات العربية

المتحدة والجماعات المسلحة المتحالفة معها بما في ذلك المجلس الانتقالي الجنوبي مسؤولة عن 327 حادثة اختفاء قسري.

وثقت منظمة هيومان رايتس ووتش، في تقرير آذار/مارس، 16 حالة من الاحتجاز التعسفي للمواطنين من جانب السعودية والقوات اليمنية المتحالفة معها في الفترة بين حزيران/يونيو 2019 وشهر شباط/فبراير. نقلت قوات الأمن السعودية 11 من إجمالي 16 من المحتجزين إلى المملكة العربية السعودية ثم أطلقت في نهاية المطاف سراح الخمسة الباقين. وأفادت التقارير أن خمسة من المحتجزين قد تم نقلهم في حزيران/يونيو إلى سجن في أبها، عاصمة منطقة عسير في المملكة العربية السعودية؛ ولم تكن عائلات هؤلاء المحتجزين على علم بأحوالهم لمدة 5 شهور لحين تسجيل المحتجزين في سجن أبها. بينما كان المحتجزون الستة الآخرون من المناطق الشمالية للبلاد، وفقاً للتقارير، واعتقلوا أثناء عبور الحدود من سلطنة عُمان إلى البلاد بعد أن تلقوا الرعاية الطبية في عُمان.

أصدر فرع عدن لرابطة أمهات المختطفين بياناً في آب/أغسطس جاء فيه أن أعضاء الجمعية واصلوا البحث عن 38 شخص اختفوا بشكل قسري؛ ولم يعرف مصير هؤلاء أو ظروفهم الطبية أو الجهات المسؤولة عن اختطافهم. نظمت الرابطة احتجاجاً في شهر أيلول/سبتمبر في عدن، التي كانت في ذلك الوقت تحت سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي، وطالبت قوات الأمن بالإفصاح عن مصير أولادهن.

وخلال العام، صرح مكتب الأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح بتوثيق 22 حالة اختطاف للأطفال.

ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

يحظر الدستور التعذيب وسائر الانتهاكات والإساءات. ورغم أن القانون لا يتضمن تعريفاً شاملاً للتعذيب، إلا أن هناك مواداً قانونية تنص على أحكام بالسجن تصل إلى 10 سنوات عقاباً على أعمال التعذيب.

استمرت الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان في التبليغ أن أعمال التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة كانت شائعة في مرافق الاحتجاز التي سيطر عليها كل من الحوثيين والإماراتيين، وحكومة الجمهورية اليمنية. صرح فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة عن انتهاكات أثناء فترات الاحتجاز شملت العنف الجنسي، والحبس الانفرادي المطول، والصعق بالكهرباء، وحرق الجلد، وأشكال أخرى من التعذيب (يرجى مراجعة القسم 1.ز، الانتهاكات التي ترتكب أثناء النزاعات الداخلية).

وفقاً لتقرير تموز/يوليو الصادر عن منظمة مواطنة لحقوق الإنسان، كانت حكومة الجمهورية اليمنية في الفترة بين أيار/مايو 2016 ونيسان/أبريل مسؤولة عن 65 حادثة تعذيب؛ وكان الحوثيون مسؤولون عن 138 حالة تعذيب، بما في ذلك 27 حالة وفاة في مراكز الاحتجاز؛ وكانت قوات الإمارات العربية المتحدة والجماعات المسلحة المتحالفة معها بما في ذلك المجلس الانتقالي الجنوبي مسؤولة عن 141 من حوادث التعذيب، بما في ذلك 25 حالة وفاة في داخل مراكز الاحتجاز. في حزيران/يونيو أفادت تقارير أن مسلحين، يُزعم انتماءهم لأحد الألوية المعينة من جانب حكومة الجمهورية اليمنية، اقتحموا منزلاً في تعز مملوك للعقيد عبد الحكيم الجبزي، قائد العمليات للواء 35 التابع لحكومة الجمهورية اليمنية، واختطفوا وعذبوا ابنه أصيل حتى الموت قبل رمي جثته على الطريق. وورد أن الدافع كان خلاف سياسي داخلي.

وبحسب عدد من التقارير في آب/أغسطس أصدرتها منظمة إرادة لمناهضة التعذيب والاختفاء القسري ومقرها مأرب، اعتقلت قوات المليشيا الحوثية في البيضاء أحد جنود حكومة الجمهورية اليمنية يدعى عبد الحافظ عبد الرب الطاهري وعذبتة وقتلته. في 25 آب/أغسطس، أفادت منظمة إرادة أن الحوثيين في نمار اعتقلوا أحمد على السقاني، وهو جندي تابع لحكومة الجمهورية اليمنية، وعذبوه حتى الموت أثناء احتجازه.

ظل الإفلات من العقاب مشكلة كبيرة في قوات الأمن. استمر تدهور سيطرة السلطة المدنية على الأجهزة الأمنية مع توقف الجهود الإقليمية لتعزيز المصالحة الوطنية. وسعت جماعات ذات مصلحة خاصة -- بما في ذلك أفراد عائلة الرئيس السابق صالح وغيرها من الكيانات القبلية والحزبية -- نفوذها على الأجهزة الأمنية، غالباً من خلال قنوات غير رسمية بدلاً من منظومة القيادة الرسمية، مما ساهم في تفاقم مشكلة الإفلات من العقاب.

الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال

كانت أحوال السجون سيئة وتهدد حياة السجناء ولم تستوف المعايير الدولية. مارست حكومة الجمهورية اليمنية سيطرة محدودة على مرافق السجن. حدد المسؤولون الحكوميون والمنظمات غير الحكومية المشاكل في السجون المركزية الـ 18 والسجون الاحتياطية الـ 25 (تُعرف أيضاً بمراكز الاحتجاز قبل المحاكمة) بأنها: حالة الاكتظاظ، ونقص التدريب اللائق لضباط السجون ومرافق الاحتجاز، والأوضاع الصحية المتردية، وافتقار الوصول إلى العدالة، ودمج النزلاء الذين بانتظار المحاكمة مع السجناء الذين تمت إدانتهم، وعدم وجود إدارة فعالة للحالات، وتدهور البنية التحتية في السجون. ومع غياب الأماكن المخصصة، احتجزت السلطات السجناء ذوي الاحتياجات الخاصة الجسدية أو الذهنية مع بقية السجناء. أفادت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن أحوال مرافق الاحتجاز استمرت في التدهور، بما في ذلك ما يتعلق بالاكتظاظ، والمباني المتضررة، ونقص الغذاء والدواء.

أدارت القبائل التي تقطن المناطق الريفية مراكز احتجاز "خاصة" غير مرخص بها تعمل وفقاً لنظام العدالة القبلية التقليدية. وضع شيوخ القبائل أحياناً أفراد القبائل "مصدر المشاكل" في سجون خاصة، كانت أحياناً مجرد غرف في بيت شيخ القبيلة، عقاباً لهم على أفعال لا تُعتبر جرائم. وكثيراً ما احتجزت السلطات القبلية أفراداً بدوافع شخصية بدون محاكمة أو أحكام قضائية.

وفقاً للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، أدارت الميليشيات القبلية التابعة للحوثيين، والمعروفة محلياً باسم اللجان الشعبية، ما لا يقل عن ثمانية مراكز احتجاز في صنعاء، بما في ذلك هبرة في مديرية الشعوب، والحتارش في مديرية بني حشيش، والثورة، وبيت علي محسن الأحمر في حدة.

أشارت التقارير الواردة من منظمات حقوق الإنسان ومن المنظمة الدولية للهجرة أن السلطات والمهربين قد استمروا في احتجاز المهاجرين في كافة أنحاء البلاد، وغالباً في ظروف غير إنسانية وهم يخضعون لانتهاكات متكررة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف العشوائي والاعتصاب (يرجى مراجعة القسم 2.و. حماية اللاجئين).

الأوضاع المادية: أثر الصراع المسلح سلباً على أوضاع السجون. استمر المراقبون في وصف معظم السجون، خصوصاً في المناطق الريفية، بأنها تعاني من الاكتظاظ، وسوء الظروف الصحية، وعدم توفر ما يكفي من الطعام والمياه الصالحة للشرب، وعدم كفاية الرعاية الطبية. وكانت المعلومات المتوفرة حول نزلاء

السجون خلال العام محدودة. أفادت تقارير بأن السجناء السياسيين واجهوا التعذيب، وإساءة المعاملة، مع سائر أشكال الإساءات، بينما عانى جميع السجناء من الأوضاع المادية القاسية.

كشفت وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية الدولية التي كانت تقدم تقاريراً في السنوات السابقة ظروفاً قاسية في مراكز احتجاز الحوثيين، بما في ذلك الطعام المليء بالصراصير، والتعذيب على نطاق واسع، وغياب أي رعاية طبية.

بحسب عدة تقارير من هيومان رايتس ووتش والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، واجه الأشخاص في مرافق الاحتجاز مخاطر صحية جسيمة بسبب جائحة كوفيد-19. في تموز/يوليو صرح أقارب خمسة من المحتجزين في سجن بير أحمد، وهو أحد مرافق الاحتجاز غير الرسمية المكتظة داخل معسكر حربي يسيطر عليه المجلس الانتقالي الجنوبي، لهيومان رايتس ووتش أن السلطات في أوائل نيسان/أبريل نقلت 44 محتجزاً إلى غرفة مساحتها حوالي 100 قدم مربع كانت مخصصة مسبقاً لأربعة سجناء. لم يتوفر للمحتجزين الأقمعة والقفازات والمنتجات الصحية لحماية أنفسهم من كوفيد-19، فضلاً عن الافتقار للخدمات الصحية الأساسية.

ولم ترد أية إحصاءات موثوقة عن عدد الوفيات بين السجناء خلال العام.

الإدارة: كانت المعلومات المتوفرة عن إدارة السجون منذ استيلاء الحوثيين على السلطة عام 2014 محدودة. أدى ضعف حفظ السجلات وعدم وجود اتصالات بين المسؤولين عن السجون والحكومة إلى صعوبة تقدير السلطات لعدد السجناء بشكل دقيق.

ولم يكن هناك مأمور مظالم للعمل بما فيه مصلحة السجناء والمحتجزين. سمحت سلطات حكومة الجمهورية اليمنية عموماً للسجناء والمحتجزين باستقبال الزوار عندما كان أفراد عائلاتهم على علم بمكانهم، ولكنها سمحت بزيارات محدودة لعائلات المسجونين والمحتجزين في قضايا أمنية. وأوقفت الزيارات العائلية بشكل تعسفي في بعض الحالات. سمحت السلطات للسجناء والمحتجزين بممارسة الشعائر الدينية الإسلامية، إلا أنها منعت الأقليات الدينية من ممارسة عقائدها.

الرقابة المستقلة: حال الصراع المستمر دون المراقبة الواسعة للسجون من جانب المراقبين المستقلين لحقوق الإنسان.

د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر القانون الاعتقال والاحتجاز التعسفي، إلا أن مجموعة خبراء الأمم المتحدة وجدت أن كافة أطراف النزاع واصلت أعمال الاعتقال والاحتجاز التعسفي للأشخاص المتهمين بجرائم. وكثيراً ما حُرم الأشخاص من حقهم الدستوري في توجيه الاتهام لهم خلال 24 ساعة. وفي كثير من الأحيان احتجزوا بمعزل عن العالم الخارجي لأوقات طويلة، وتعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية. (يرجى مراجعة القسم 1. ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والقسم 1. ز. الانتهاكات التي ترتكب أثناء النزاعات الداخلية.) يحظر القانون الاعتقال أو تقديم مذكرات الاستدعاء بين غروب الشمس وبزوغ الفجر، ولكن المنظمات غير الحكومية أفادت أن السلطات، بما فيها على سبيل الذكر لا الحصر حكومة الجمهورية اليمنية والحوثيين والمجلس الانتقالي الجنوبي، اعتقلت بعض الأشخاص المشتبه بهم في ارتكاب جرائم من منازلهم أثناء الليل بدون مذكرات توقيف.

وفقاً لتقرير تموز/يوليو الصادر عن منظمة مواطنة لحقوق الإنسان، كانت حكومة الجمهورية اليمنية في الفترة بين أيار/مايو 2016 ونيسان/أبريل مسؤولة عن 282 حالة احتجاز تعسفي أو مسيء؛ وكان الحوثيون مسؤولين عن 904 من حالات الاحتجاز التعسفي أو المسيء؛ وكانت قوات الإمارات العربية المتحدة والجماعات المسلحة المتحالفة معها بما، في ذلك المجلس الانتقالي الجنوبي، مسؤولة عن 419 من حالات الاحتجاز التعسفي أو المسيء.

إجراءات الاعتقال ومعاملة المحتجزين

منذ انتقال العاصمة المؤقتة إلى عدن في 2015، فقدت حكومة الجمهورية اليمنية السيطرة على معظم مؤسسات الدولة، بما في ذلك نظاما المحاكم والسجون اللذان تعرضا للتدهور. ينص القانون على أنه لا يجوز للسلطات اعتقال الأشخاص إلا إذا ألقى القبض عليهم أثناء ارتكاب عمل جنائي أو بموجب مذكرة توقيف. بالإضافة إلى ذلك، يجب على السلطات أن توجه الاتهامات إلى المعتقل خلال 24 ساعة أو تفرج عنه. ويجب أن يبلغ القاضي أو ممثل الادعاء المتهم بأسباب اعتقاله وأن يقرر ما إذا كان الاحتجاز ضرورياً. وينص القانون على أنه لا يجوز للسلطات احتجاز أي شخص لمدة تتجاوز سبعة أيام دون أمر من المحكمة. يحظر القانون الحبس الانفرادي بمعزل عن العالم الخارجي، ويمنح المعتقلين حق إبلاغ أسرهم باعتقالهم، ويسمح للمعتقلين برفض الإجابة عن الأسئلة دون حضور محامٍ. كذلك ينص القانون أنه يتعين على الحكومة أن توفر محامين للمعتقلين الفقراء. خلصت تقارير الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام إلى أن جميع أطراف النزاع تجاهلوا هذه الشروط القانونية بشكل متكرر خلال العام. هناك أحكام قانونية تتيح الإفراج عن المسجونين مقابل كفالة، ووجهت إلى سلطات الحوثيين على وجه الخصوص تهماً بالسماح بكفالة فقط بعد تلقي الرشاوي. عادة ما يقوم الوسطاء القبليون بتسوية القضايا في المناطق الريفية دون الرجوع إلى نظام المحاكم الرسمي.

وفي كثير من الأحيان، لم يكن من الواضح للمعتقلين أي جهاز أمن هو الذي ألقى القبض عليهم، كما أن تلك الأجهزة كثيراً ما عقدت الوضع بنقلها للأشخاص، بصورة غير رسمية، من عهدة بعض الأجهزة ووضعهم تحت عهدة وكالات أخرى.

الاعتقال التعسفي: في أيلول/سبتمبر أفادت مجموعة خبراء الأمم المتحدة أنها "وجدت أسباب معقولة" للاعتقاد بأن أطراف النزاع قد انخرطت في عمليات الاحتجاز التعسفي. اعتقلت قوات الأمن الخاصة التابعة لحكومة الجمهورية اليمنية صبيين، يبلغ أحدهما من العمر 14 سنة والآخر 16 سنة، في قرية الخبر في شبوة في شباط/فبراير. تم اعتقالهما على أساس تقارير تدعي انتمائهم للمجلس الانتقالي الجنوبي وقوات النخبة الشبوانية.

في نيسان/أبريل أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في العاصمة صنعاء الخاضعة لسيطرة الحوثيين أحكاماً بإعدام أربعة صحفيين وسجن ستة آخرين بتهم "نشر وكتابة أخبار، وبيانات، وإشاعات كاذبة ودعاية مغرضة بنية إضعاف دفاع الوطن، وإضعاف الروح المعنوية للشعب اليمني، وتخريب الأمن العام، ونشر الرعب بين الناس والإضرار بمصالح البلاد." أفادت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بيان صحفي صدر في 6 آب/أغسطس أنه بالرغم من وجود استئناف قائم لحكم الإدانة أمام قسم الاستئناف بالمحكمة، فقد تزايدت المخاوف من أن السلطات الحوثية قد تنفذ أحكام الإعدام على الصحفيين. حُرّم الصحفيون أثناء اعتقالهم لمدة خمس سنوات من الزيارات العائلية، ومقابلة محاميهم، والحصول على الرعاية الصحية. ووفقاً

للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، تعرضوا أيضاً للتعذيب "والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة" (يرجى مراجعة القسم 2.أ. حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة - العنف والتحرش).

وفي نيسان/أبريل أمرت المحكمة الجزائية المتخصصة بالإفراج عن ستة صحفيين آخرين محتجزين ووضعهم تحت مراقبة الشرطة. ولم يتم الإفراج إلا عن شخص واحد، بحسب المفوضية السامية لحقوق الإنسان. ولم تتوفر معلومات حديثة بنهاية العام.

استمرت السلطات الحوثية في احتجاز ليفي سالم مرهابي، وهو يهودي يمني قد تم احتجازه بشكل تعسفي لأكثر من أربع سنوات رغم صدور أمر محكمة بإطلاق سراحه في أيلول/سبتمبر 2019.

كما اعتقلت جهات فاعلة أخرى غير حكومية الأفراد بشكل تعسفي، بمن فيهم مهاجرون.

الاحتجاز قبل المحاكمة: لم يتوفر سوى معلومات محدودة حول ممارسات الاحتجاز قبل المحاكمة خلال العام، إلا أنه يُعتقد أن فترات الاحتجاز المطولة بدون توجيه اتهامات، أو في حال توجيه الاتهام ولكن بدون جلسة محكمة مبدئية علنية في غضون فترة زمنية معقولة، كانت ممارسات شائعة رغم أنها محظورة بالقانون. وقد نجم عن النقص في عدد الموظفين اللازمين، وعدم كفاءة النظام القضائي، والفساد، تأخير في إجراء المحاكمات.

وفي تموز/يوليو أفادت رابطة أمهات المختطفين أنه تم إبقاء محتجزين في بير أحمد، الخاضع لسيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي، بدون اتهامات لفترات تصل إلى عامين.

قدرة المحتجزين على الطعن أمام المحكمة في قانونية الاحتجاز: كانت المعلومات حول قدرة الأشخاص المقبوض عليهم أو المحتجزين في الطعن أمام المحكمة في الأساس القانوني لاحتجازهم محدودة. ينص القانون أنه يجب على السلطات أن توجه الاتهامات إلى المعتقل خلال 24 ساعة أو تفرج عنه. كما ينص أنه يتعين على القاضي أو محامي الادعاء أن يبلغ المتهم بالأساس القانوني للاعتقال. ولكن افتقرت حكومة الجمهورية اليمنية القدرة على إنفاذ القانون.

هـ. الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة

ذكرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن نظام العدالة الجنائية أصبح معطلاً إلى حد كبير في المناطق التي احتفظت فيها القوات الموالية للحكومة بالسيطرة أو استعادت السيطرة عليها، مع قيام القوات المدعومة من التحالف السعودي بملء الفراغ. في معظم الحالات، كما وثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، لم يتم إبلاغ المعتقلين بأسباب اعتقالهم، ولم توجه إليهم تهمة، ولم يُسمح لهم بمقابلة محامين أو قاضٍ، واحتجزوا بمعزل عن العالم الخارجي لفترات طويلة أو غير محددة.

كان القضاء ضعيفاً في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، وأعاقه الفساد، وتدخل الأطراف السياسية، مع الافتقار إلى التدريب القضائي اللائق. وأثرت الروابط الاجتماعية والسياسية، وكذلك الرشاوى، في الأحكام القضائية.

وقوّض افتقار حكومة الجمهورية اليمنية إلى قدرات إنفاذ أوامر المحكمة مصداقية الجهاز القضائي. وهدد المجرمون أعضاء الجهاز القضائي وضايقوهم للتأثير على القضايا.

أفادت الجامعة البهائية العالمية أنه في 30 تموز/يوليو أفرج الحوثيون عن ستة من البهائيين كانوا محتجزين بسبب عقيدتهم الدينية. واستمر الحوثيون في مقاضاة أكثر من 20 بهائياً بتهم الردة والتجسس.

إجراءات المحاكمة

يعتبر القانون المتهمين أبرياء حتى تثبت إدانتهم. كانت المحاكمات بصورة عامة محاكمات علنية، بيد أنه يجوز لجميع المحاكم عقد جلسات مغلقة "لأسباب تتعلق بالأمن العام أو الأخلاق". ويقوم القضاة، الذين يلعبون دوراً نشطاً في استجواب الشهود والمتهمين، بالفصل في القضايا الجنائية. ويحق للمدعى عليهم التواجد أثناء المحاكمة واستشارة محام في الوقت المناسب. ويجوز للمدعى عليهم مواجهة أو استجواب الشهود الذين يدلون بالشهادة ضدهم، كما يمكنهم استدعاء الشهود وتقديم الأدلة لصالحهم. وينص القانون على أن توفر الحكومة محامي دفاع للمتهمين المعوزين في القضايا الجنائية الجسيمة؛ ولم توفر الحكومة في الماضي محام للمتهمين في مثل هذه الحالات. ويسمح القانون لمحامي الدفاع بتقديم المشورة لموكليهم، ومخاطبة المحكمة، واستجواب الشهود وتفحص أي أدلة ذات صلة. ويحق للمدعى عليهم استئناف الأحكام الصادرة بحقهم كما أنهم يتمتعون بحق عدم إجبارهم على الإدلاء بشهاداتهم أو الاعتراف بالذنب. كانت المعلومات المتاحة حول احترام الإجراءات القانونية الواجبة محدودة خلال العام.

وهناك محكمة ذات اختصاص محدود تنظر في القضايا الأمنية. وتعمل محكمة جزائية متخصصة، هي محكمة أمن الدولة، بمقتضى إجراءات مختلفة في جلسات مغلقة، ولا توفر هذه المحكمة للمدعى عليهم نفس الحقوق التي تتوفر في المحاكم العادية. ودُكر أن محامي الدفاع فيها لا يمكنهم الاطلاع بشكل تام على التهم الموجهة لموكليهم وعلى ملفات القضية. أدى عدم تسجيل المواليدين إلى تعقيد الصعوبات في إثبات السن، والتي قيل إن هذا دفع المحاكم لأن تحكم على الأحداث كبالغين، بما في ذلك الجرائم المؤهلة لعقوبة الإعدام (يرجى مراجعة القسم 6، الأطفال).

وإضافة إلى المحاكم الرسمية، يوجد نظام قضاء قبلي يبيت في الأمور غير الجنائية. وكثيراً ما كان القضاة القبليون، وهم من الشيوخ الذين يتمتعون بالاحترام، ينظرون أيضاً في قضايا جنائية بموجب القانون القبلي الذي ينطوي عادة على اتهامهم علانية أمام الناس دون توجيه تهم رسمية. وكثيراً ما كانت الوساطات القبلية تؤكد على التلاحم الاجتماعي بدلاً من العقاب. كان الناس يحترمون في كثير من الأحيان نتائج الإجراءات القبلية أكثر من احترامهم لنظام المحاكم الرسمية الذي اعتبره الكثيرون فاسداً وغير مستقل.

أفادت مجموعة خبراء الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر أن المحاكم الجزائية المتخصصة التي تعمل في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، وخصوصاً في صنعاء، يتم استغلالها لقمع المعارضة، وتهديد الخصوم السياسيين، وتطوير أساليب سياسي لاستخدامه في المفاوضات. كما لاحظت مجموعة الخبراء أن حقوق المتهمين يتم رفضها بشكل منتظم وأن القيادة الأمنية والسياسية قد فرضت سيطرة كبيرة. على سبيل المثال، في 4 آذار/مارس حكمت المحكمة بالإعدام غيابياً على 35 من أعضاء البرلمان "لقيامهم بأعمال تهدد استقرار الجمهورية اليمنية ووحدة وأمن أراضيها". كما تم توجيه الاتهامات لأعضاء البرلمان المواليين لحكومة الجمهورية اليمنية.

السجناء والمحتجزون السياسيون

وردت تقارير عديدة تفيد بوجود سجناء ومحتجزين سياسيين.

احتجز الحوثيون بعد استيلائهم على مؤسسات الدولة نشطاء، وصحفيين، وقادة مظاهرات، وشخصيات سياسية أخرى تمثل مختلف الجماعات والمنظمات السياسية المعارضة للحوثيين. ولم يوجه الحوثيون للمحتجزين تهماً علنية، وكانوا يقيدون بشدة، أو يمنعون، وصول المعلومات إلى المنظمات الإنسانية المحلية أو الدولية ويقيدون أو يمنعون زيارة هذه المنظمات للمحتجزين. ادعت المنظمات غير الحكومية أنه مع عدم وجود تهمة موجهة علناً، كان من الصعب في الكثير من الأحيان تحديد ما إذا كانت السلطات تحتجز المعتقلين لنشاطات إجرامية أو سياسية.

أصدرت منظمة مواطنة لحقوق الإنسان تقريراً في حزيران/يونيو يصف سوء المعاملة المعتادة للمحتجزين في السجون السرية، حيث استمدت معلومات من مقابلات مع المدنيين المحتجزين، بما في ذلك صحفيين ومحامين وطلاب.

كما أفادت منظمة مواطنة في أيلول/سبتمبر أن أطراف النزاع أعطت الأولوية لتبادل المحتجزين العسكريين قبل المحتجزين المدنيين عقب اتفاق ستوكهولم في 2018.

الإجراءات القضائية المدنية وسبل الانتصاف

يوفر القانون إمكانية محدودة للمطالبة بالتعويضات المدنية عن انتهاكات حقوق الإنسان من خلال دعاوى مطالبة بعطل وضرر ضد أشخاص عاديين. ولم ترد أية تقارير عن مساعي مطالبة كهذه خلال العام. ولا يمكن للمواطنين مقاضاة الحكومة مباشرة، ولكن يجوز لهم تقديم التماس إلى النائب العام لبدء تحقيق.

و. **التدخل التعسفي أو غير المشروع في الخصوصية أو في شؤون الأسرة أو البيت أو المراسلات**

يحظر القانون هذه الأعمال، إلا أن سلطات الحوثيين واصلت هذا التدخل. وأفادت منظمات غير حكومية معنية بحقوق الإنسان بأن السلطات الحوثية فتشت المنازل والمكاتب الخاصة، ورصدت المكالمات الهاتفية، وقرأت البريد الشخصي والبريد الإلكتروني، وتدخلت بأساليب أخرى في المسائل الشخصية بدون أوامر تفتيش قانونية أو أي إشراف قضائي.

يشترط القانون أن يجيز المدعي العام شخصياً مراقبة المكالمات الهاتفية وقراءة البريد الشخصي والبريد الإلكتروني، ولكن لم يكن هناك ما يشير إلى اتباع القانون.

لا يجوز للمواطنين الزواج من أجنبي دون إذن من وزارة الداخلية، وجهاز الأمن الوطني، وفي بعض الحالات جهاز الأمن السياسي أيضاً، بموجب سلطات تنظيمية تُطبق بشكل عشوائي وتعسفي. وافقت وزارة الداخلية عادة على الزواج من أجنبي إذا قدم الأجنبي رسالة من سفارته تفيد أن حكومة الطرف الأجنبي لا تعترض على الزواج، وقدم عقد زواج موقع عليه من قاضٍ. لم تتوفر معلومات حول الممارسة القائمة.

أفادت مجموعة خبراء الأمم المتحدة أن الحوثيين هددوا وضايقوا أقارب المحتجزين المختفين الذين كانوا يبحثون عن مكان ذويهم.

أدانت وزارة حقوق الإنسان بحكومة الجمهورية اليمنية مدامة شنها الحوثيون في تموز/يوليو على منزل عبد الرزاق الهجري، وهو عضو بالبرلمان مقيم في صنعاء، حيث قاموا بسرقة متعلقات شخصية وهددوا أسرته، بمن فيهم النساء والأطفال، بينما أجبروهم على إخلاء المنزل.

ز. الانتهاكات التي ترتكب أثناء النزاعات الداخلية

خلصت مجموعة خبراء الأمم المتحدة إلى أن حكومة الجمهورية اليمنية والتحالف بقيادة السعودية والمجلس الانتقالي الجنوبي كانوا "مسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الحرمان التعسفي من الحياة، والاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، والعنف القائم على نوع الجنس، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتجنيد واستغلال الأطفال في العمليات العدائية، والحرمان من حقوق المحاكمة العادلة، وانتهاكات الحريات الأساسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية." أفادت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام وكذلك المنظمات الإنسانية والدولية بما وصفوه بأنه استخدام غير متناسب وعشوائي للقوة من جانب جميع أطراف النزاع المستمر، مما تسبب في وقوع إصابات في صفوف المدنيين وإلحاق أضرار بالبنية التحتية نتيجة القصف والغارات الجوية. أفادت اليونيسف بأن 2,000 طفلاً قُتلوا منذ بداية النزاع. تسبب النزاع في وقوع على الأقل 1,318 من الضحايا المدنيين، بما في ذلك 511 وفاة، من كانون الثاني/يناير حتى آخر آب/أغسطس، بحسب مشروع رصد الأثر المدني.

في عام 2014 سيطر الحوثيون على العاصمة واحتلوا العديد من المكاتب الحكومية. واستمر الصراع الذي اندلع في عام 2015 خلال العام. شملت عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة محاولات متجددة لوقف الأعمال العدائية، على الرغم من التنفيذ المحدود للاتفاقيات التي تم التوصل إليها أثناء محادثات السلام في ستوكهولم في عام 2018. ومنذ عام 2015، قدمت إيران مئات الملايين من الدولارات لدعم المتمردين الحوثيين والأسلحة المنتشرة التي فاقمت النزاع وأطالت أمده. استخدم الحوثيون هذا التمويل والأسلحة الإيرانية لشن هجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية داخل البلاد وفي المملكة العربية السعودية. واصل التحالف الذي تقوده السعودية خلال العام العمليات العسكرية ضد الحوثيين (راجع تقارير البلاد الخاصة بممارسات حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وإيران.)

أعدت حكومة الجمهورية اليمنية تأسيس وجودها في عدن ومناطق إضافية في الجنوب في عام 2016. وفي حين بقي الرئيس ونائب الرئيس ووزير الخارجية في المنفى بالمملكة العربية السعودية، انتقل ما تبقى من مجلس الوزراء إلى عدن في 2018 وظلوا هناك حتى آب/أغسطس 2019، حينما فرض المجلس الانتقالي الجنوبي سيطرته على المدينة. ظلت عدن تحت السيطرة الكاملة للمجلس الانتقالي الجنوبي طوال العام حتى عادت الحكومة المشكلة حديثاً إلى عدن في 30 كانون الأول/ديسمبر بموجب اتفاق الرياض بوساطة سعودية.

في التقرير الصادر عن الشبكة اليمنية للحقوق والحريات والذي يركز على شهر واحد كدلالة على الانتهاكات التي يرتكبها الحوثيون، وثق التقرير 141 حالة إساءة معاملة بحق المدنيين ارتكبها الحوثيون في الفترة من 15 تموز/يوليو حتى 15 آب/أغسطس. كما وثق الفريق الميداني للشبكة 26 من أعمال القتل و21 إصابة، بما في ذلك النساء والأطفال، نتيجة لقصف الحوثيين للأحياء السكنية، ورمصاص القناصة، والألغام الأرضية. كما سجلوا 49 حالة اختطاف، بما في ذلك النساء، والاختفاء القسري، والتعذيب، وإهانة المختطفين المحتجزين

لدى الحوثيين. وبحسب التقرير، أسست الميليشيا الحوثية تسعة سجون جديدة، معظمها في بيوت مدنيين أو مرافق تعليمية تم مصادرتها. كما أجرى الفريق تحقيقات في 27 حالة لقيام المسلحين الحوثيين بهجمات على أهداف مدنية، خصوصاً منازل المدنيين، أثناء نفس الفترة.

ونتيجة للقتال تدهورت الأوضاع الإنسانية، حيث يعاني 13.5 مليون شخص من مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي بشكل حاد رغم استمرار المساعدات الغذائية الإنسانية، بحسب التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. في 3 كانون الأول/ديسمبر، أفادت اليونيسف بأن التحليل الجديد للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي لليمن قد أشار إلى جيوب من ظروف تماثل المجاعات (المرحلة 5) قد عادت للمرة الأولى منذ عامين. ظل أكثر من 3.6 مليون شخص نازحين داخلياً، وقدرت الأمم المتحدة أن أكثر من 156,000 فرداً إضافياً نزحوا خلال العام، بحلول أيلول/سبتمبر. وقدرت الأمم المتحدة أن 50 بالمائة فقط من المرافق الصحية كانت تعمل. أدى نقص الوقود في الشمال بداية من شهر حزيران/يونيو إلى تخفيض أو وقف أعمال الإغاثة والخدمات العامة، الأمر الذي أثر على مئات الآلاف من الأشخاص، وفقاً للأمم المتحدة.

بسبب الأضرار التي وقعت للمنشآت الصحية والبنية التحتية لمرافق المياه والصرف الصحي، علاوة على نقص الإجراءات العامة الفعالة لتخفيف انتشار الأمراض، استمرت البلد في مواجهة تفشي العديد من الأمراض المعدية الخطيرة، بما في ذلك الكوليرا، وكوفيد-19، وشلل الأطفال، والدفتريا، وأمراض أخرى. بين كانون الثاني/يناير وأب/أغسطس، كان هناك أكثر من 180,000 حالة كوليرا أدت إلى وفاة 55 شخص على مستوى البلاد، بحسب منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة. سجلت البلاد أكثر من 2,030 حالة مؤكدة لكوفيد-19 و587 وفاة ذات صلة بين أوائل نيسان/أبريل وأواخر أيلول/سبتمبر، رغم أن منظمة الصحة العالمية أفادت أن الحالات التي تم الإبلاغ عنها أقل من الواقع بشكل كبير. وعلاوة على ذلك، أدى تفشي كوفيد-19 إلى انخفاض استخدام خدمات الرعاية الصحية الأخرى بسبب الخوف ووصمة العار المتعلقة بكوفيد-19، بما في ذلك اكتشاف الكوليرا والتدخل العلاجي.

أعمال القتل: أفادت اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات لحقوق الإنسان، التابعة لحكومة الجمهورية اليمنية، ووقوع 928 إصابة للمدنيين (تشمل الإصابات والوفيات) خلال العام، بما في ذلك 326 قتلوا على يد الحوثيين، 321 على يد التحالف السعودي، و65 بواسطة أطراف أخرى غير محددة. (يرجى مراجعة القسم 1.أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي.)

في 18 كانون الثاني/يناير، شن الحوثيون هجوماً بالطائرات بدون طيار على مسجد في معسكر حربي في مأرب خلال صلاة العشاء، مما أسفر عن مقتل أكثر من 100 جندي أثناء أدائهم الصلاة، بحسب التقارير الصحفية.

في 22 كانون الثاني/يناير، أصاب صاروخ منزل عضو البرلمان حسين بن حسين السوداني في مأرب، مما أدى إلى مقتل زوجة ابنه واثنين من حفيديه وجرح خمسة آخرين، بما فيهم السوداني.

وقدّر مسؤولون بحكومة الجمهورية اليمنية أن قوات الحوثيين زرعت أكثر من مليون لغم أرضي في البلاد، مما يجعلها واحدة من أكثر الدول تضرراً بالألغام. أفاد مشروع إزالة الألغام (مسام) التابع لمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية أن الألغام التي زرعتها الحوثيون في الأراضي الزراعية والقرى وآبار المياه والطرق قتلت 37 مدنياً منذ كانون الثاني/يناير وشوّهت 31 آخرين. ذكر مشروع مسام أنه أزال أكثر من 180,955 من الألغام، والذخائر غير المتفجرة، والأجهزة المتفجرة بين كانون الثاني/يناير وأب/أغسطس.

في 15 شباط/فبراير، أفاد منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية باليمن بمقتل ما يصل إلى 31 مدني وإصابة 12 آخرين نتيجة الغارات الجوية بقيادة السعودية في محافظة الجوف. زعم التحالف الذي تقوده السعودية أنه أجرى عملية بحث وإنقاذ في نطاق موقع سقوط طائرة مقاتلة سعودية وأحال الحادث إلى الفريق المشترك لتقييم الحوادث لإجراء التحقيق.

أفاد منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في اليمن في نيسان/أبريل بمقتل ستة نساء وطفل وإصابة ما لا يقل عن 11 شخصاً بجراح عندما أصابت قذائف قسم النساء بالسجن المركزي في مديرية المظفر في تعز.

في 28 تموز/يوليو، أفاد وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارك لوكوك أثناء الإحاطة التي قدمها لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن ما لا يقل عن 12 مدنياً قتلوا في غارة جوية غير معروفة المصدر على سيارة في صعدة يوم 15 حزيران/يونيو. كما وصف السيد لوكوك أيضاً غارة جوية أدت إلى مقتل تسعة مدنيين في محافظة حجة يوم 12 تموز/يوليو، وأخرى أدت إلى مقتل 11 مدنياً في الجوف يوم 15 تموز/يوليو.

في 7 آب/أغسطس، أفاد منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في اليمن أن عدد الأطفال القتلى وصل إلى تسعة بالإضافة إلى سبعة آخرين أصيبوا بجراح خلال الغارات التي قادتها السعودية والتي وقعت أثناء سفر الأطفال على إحدى الطرق في محافظة الجوف. أوضح التقرير أن ذلك كان الهجوم الثالث في أقل من شهر بسبب إصابات متعددة بين المدنيين.

في عام 2016 أنشأت حكومة المملكة العربية السعودية الفريق المشترك لتقييم الحوادث لتحديد الدروس والإجراءات التصحيحية، وتطبيق آليات المساءلة الوطنية، حسب الاقتضاء. حقق الفريق المتمركز في الرياض، والمكون من أعضاء عسكريين ومدنيين من الدول الأعضاء بالتحالف، في الادعاءات المقدمة من منظمات دولية وأفراد فيما يتعلق بإصابات المدنيين واستهداف قوافل المساعدة الإنسانية والبنية التحتية. استضاف الفريق المشترك لتقييم الحوادث مؤتمرات صحفية خلال العام لنشر نتائج عشرات التحقيقات، والتي برزت بشكل كبير التحالف من مسؤولية قتل المدنيين في الحوادث التي تم مراجعتها. لم تقاضي الحكومة السعودية حتى الآن أي قضايا بناءً على النتائج التي توصل إليها الفريق المشترك لتقييم الحوادث. أكدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان وغيرها أن تحقيقات الفريق المشترك لتقييم الحوادث في اليمن لم توفر شفافية كافية بشأن عملية الاستهداف لتوجيه الضربات. ذكرت منظمة هيومان رايتس ووتش في تقرير نشر عام 2018 أن الاستنتاجات العامة للفريق المشترك لتقييم الحوادث في اليمن أثارت أسئلة خطيرة بشأن الطرق التي استخدمها الفريق لإجراء تحقيقاته وتطبيق القانون الإنساني الدولي.

حدثت وفيات أخرى نتيجة للهجمات وعمليات القتل على أيدي الجماعات المسلحة، بما فيها الجماعات الإرهابية لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب وتنظيم داعش باليمن. حيث شنت الجماعتان العديد من الهجمات الفتاكة ضد المدنيين، والمقاتلين الحوثيين، وأعضاء الحركات الجنوبية، وأطراف آخرين. وبحسب تقارير متعددة، بما فيها من حكومة الجمهورية اليمنية، قتلت جماعة "أنصار الشريعة" المصنفة كجماعة إرهابية (اسم مستعار لتنظيم القاعدة في الجزيرة العربية) وصليت طبيب الأسنان مظهر اليوسفي في 15 آب/أغسطس في مركز صحي في مديرية الصومعة بمحافظة البيضاء. وبعدها بعشرة أيام، قصفت الجماعة الإرهابية المركز الصحي حيث كان يعمل الضحية، واتهمت المركز بالفسق حيث أنه يسمح باختلاط الجنسين.

الإيذاء البدني والعقاب والتعذيب: كان التعذيب وغيره من الأشكال الأخرى لسوء المعاملة أمراً شائعاً في جميع مرافق الاحتجاز. وجد فريق خبراء الأمم المتحدة أسباباً معقولة للاعتقاد بأن أطراف النزاع تورطت في أعمال التعذيب، بما في ذلك العنف الجنسي (يرجى مراجعة القسم 1.ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة).

وثق فريق خبراء الأمم المتحدة حالات سوء المعاملة أثناء الاحتجاز. كما أفاد الفريق أيضاً بوجود حالات تعذيب في منشآت سجن الأمن السياسي في مأرب الخاضع لسيطرة حكومة الجمهورية اليمنية، بما في ذلك حالة واحدة تتعلق بخمسة رجال وصبيين تعرضوا للتعذيب "عن طريق التعليق في أوضاع مؤلمة، والزحف على زجاج مكسور ومسامير، والضرب، والصدمات الكهربائية للأعضاء التناسلية مع التهديد بالتعقيم، وحرق الأعضاء التناسلية."

أفادت مجموعة خبراء الأمم المتحدة أن الحوثيين عذبوا وأسأؤوا معاملة المحتجزين في مرافق الاحتجاز الخاضعة لسيطرتهم، بما فيها سجن صنعاء المركزي، ومنشآت غير رسمية مثل مركز احتجاز الأمن والمخابرات، ومرافق حجز سرية. كما أفادت المجموعة بوجود حالات تعذيب في سجن الصالح في تعز، خاصة في قسم الأمن الوطني الذي يديره الحوثيون. شملت طرق التعذيب "الضرب العنيف والمتكرر بالعصي وأسلاك الكهرباء والقضبان الحديدية؛ والصدمات الكهربائية؛ ونزع الأظافر؛ والصدمات الكهربائية والضرب على الأعضاء التناسلية مع التهديد بالتعقيم؛ والعري القسري؛ والعنف الجنسي؛ والحبس الانفرادي."

وفي آب/أغسطس، أفادت مؤسسة الدفاع عن الحقوق والحريات، وهي منظمة غير حكومية محلية، أن سعيد عارف سعيد مقبل جليجال اختفى قسرياً على يد ضباط الإمارات العربية المتحدة وتعرض للتعذيب في قاعة الوحدة في عدن لمدة أربع سنوات. وبحسب تصريحاته، فإن ضابطاً إماراتياً عذبه بالحرق والصدمات الكهربائية.

وفي آب/أغسطس أيضاً، صرحت مؤسسة الدفاع عن الحقوق والحريات أن القوات الموالية للمجلس الانتقالي الجنوبي في عدن احتجزت بشكل غير قانوني وبمعدل متكرر ثلاثة شباب من فصائل منافسة وعذبهم.

الجنود الأطفال: رغم أن القانون وسياسات حكومة الجمهورية اليمنية تحظر صراحة هذه الممارسة، إلا أن هيومان رايتس ووتش وجدت أن ثلث جميع المقاتلين كانوا من القاصرين. وقدرت مجموعة خبراء الأمم المتحدة أن القوات المدعومة من التحالف وقوات الحوثيين جندت خلال العام أو طوعت الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً ضمن القوات أو الجماعات المسلحة واستخدمتهم للمشاركة بشكل نشط في الأعمال العدائية، ووردت حالات عن تجنيد واستخدام أطفال لا تتجاوز أعمارهم 7 سنوات. وفقاً لمجموعة خبراء الأمم المتحدة، تم توثيق تجنيد الأطفال من قبيل جماعات المقاومة التابعة للحوثيين، ومختلف القوات الجنوبية، بما فيها على سبيل الذكر لا الحصر المجلس الانتقالي الجنوبي.

نسبت معظم حالات الجنود الأطفال إلى قوات الحوثيين. أفادت مجموعة خبراء الأمم المتحدة أن الحوثيين استخدموا نظام التعليم لتلقي الطلاب الإيديولوجية الحوثية، والحث على العنف، وتجنيد الأطفال من 34 مدرسة عبر ست محافظات (عمران، ذمار، ريمة، صعدة، صنعاء، وتعز). كما وثقت المجموعة تجنيد الحوثيين للفتيات في قوات الزينبيات، جهاز الأمن النسائي للحوثيين. منذ عام 2015، يزعم أن 12 فتاة

تتراوح أعمارهن بين 13 - 17 عاماً تعرضن للعنف الجنسي وكذلك الزواج القسري والزواج المبكر المرتبط مباشرة بتجنيدهن.

استخدمت القبائل المرتبطة في المقام الأول مع الحوثيين، والتي شملت أيضاً بعض القبائل التي مولتها وسلحتها حكومة الجمهورية اليمنية للقتال جنباً إلى جنب مع جيشها النظامي، مجندين نقل أعمارهم عن سن التجنيد في مناطق القتال، وفقاً للتقارير الصادرة عن منظمات غير حكومية دولية مثل "إنقاذ الطفولة". وتشير التقارير إلى أن صفوف المتحاربين شملت أطفال متزوجين تتراوح أعمارهم بين 12 و15 سنة اشتركوا في النزاعات الدائرة في المناطق القبلية الشمالية؛ وتعتبر العادات القبلية الأولاد المتزوجين بالغين يدينون بالولاء للقبيلة. نتيجة لذلك، كان نصف المقاتلين من القبائل شباب تقل أعمارهم عن 18 سنة، وفقاً لتقارير المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية المعنية بحقوق الإنسان. أشار مراقبون آخرون أن القبائل نادراً ما وضعت الأطفال في أماكن خطيرة ولكنها استخدمتهم كحرس بدلاً من تجنيدهم كعناصر قتالية.

أدى عدم وجود نظام ثابت لتسجيل المواليد إلى تعقيد الصعوبات في إثبات العمر، مما ساهم في بعض الأحيان في تجنيد القاصرين في الجيش. كذلك وثقت الأمم المتحدة حرمان الصبيان من حريتهم من قبل القوات والجماعات المسلحة، بناءً على ادعاءات حول ارتباط هؤلاء الصبيان بأحزاب معارضة.

راجع أيضاً التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على رابط الإحالة الإلكترونية: <https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report/>

الانتهاكات الأخرى المتصلة بالنزاع: فرضت جميع أطراف النزاع بشكل روتيني قيوداً صارمة على حركة الأشخاص والبضائع والمساعدات الإنسانية. وساهمت الصدمات المستمرة، وتدهور الظروف الاقتصادية الكلية، ونقص الوقود، والضرر الذي لحق بالبنية التحتية المدنية، والقيود البيروقراطية على المنظمات الإنسانية وعدم قدرتها في الوصول إلى الفئات الضعيفة المعرضة للخطر، في تدهور الوضع الإنساني. أفادت الأمم المتحدة أن 24.3 مليون شخص كانوا بحاجة إلى المساعدة الإنسانية حتى تشرين الثاني/نوفمبر. وحتى تشرين الثاني/نوفمبر، ذكرت الأمم المتحدة أن هناك أكثر من 40 خطأ أمامياً يتعين على عمال الإغاثة التفاوض عندها مع مختلف الجماعات المسلحة بشأن العبور، الأمر الذي أدى إلى تعقيد وتأخير تسليم المساعدات.

أفادت الأمم المتحدة أنه منذ عام 2019، أعاق أطراف النزاع بشكل متزايد العمليات الإنسانية. وأدى تدخل الحوثيين المستمر في عمليات الإغاثة إلى تعطيل الأنشطة الإنسانية في الشمال، مما أثر على ما يُقدر بنحو 9 ملايين شخص حتى تشرين الثاني/نوفمبر. أصدر المسؤولون الحوثيون أكثر من 310 أمراً ما بين كانون الثاني/يناير 2019 وتشرين الثاني/نوفمبر للسيطرة على المنظمات التي تقدم المساعدات الإنسانية.

صرح وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارك لوكوك أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في شهر تشرين الأول/أكتوبر أن موظفي الإغاثة في الجنوب واجهوا أيضاً تحديات بسبب غياب الأمن، بما في ذلك التحرش من جانب الجماعات المسلحة.

وردت تقارير عن هجمات شنت على مرافق الرعاية الصحية والعاملين في مجال الرعاية الصحية. سجلت منظمة الصحة العالمية 142 هجوماً على المنشآت الصحية من آذار/مارس 2015 إلى آذار/مارس.

في 7 شباط/فبراير، أصدر عدد من المنظمات غير الحكومية بياناً مشتركاً يصف هجوماً على مستشفى مأرب العام، والذي يخدم ما يصل إلى 15,000 مريض. بالإضافة إلى ذلك، تعرض مستشفى آخر قريب وعبادة متنقلة إلى أضرار هيكلية. وجدت مجموعة الخبراء البارزين أسباباً معقولة للاعتقاد أن هذه الهجمات كانت، على أقل تقدير، هجمات عشوائية محظورة بسبب الطبيعة غير الدقيقة لنشر الأسلحة المستخدمة.

في 13 آذار/مارس، تعرض مستشفى الثورة، المدعوم من منظمة أطباء بلا حدود، إلى القصف مرات متعددة من جانب جماعة مجهولة. قبل ذلك بأسبوع، في 5 آذار/مارس، تسبب القصف في أضرار بالمختبر العام للمستشفى وإصابة أحد العاملين الطبيين. سجلت منظمة أطباء بلا حدود منذ 2018 حوالي 40 حادثة عنف ضد المستشفى والعاملين بها والمرضى، بما في ذلك إطلاق النار داخل مباني المستشفى أو بالقرب منها. تعرضت مباني ومنشآت المستشفى أكثر من 15 مرة للإصابة بنيران الأسلحة الصغيرة والقذائف، وتعرض العاملون الطبيون إلى حوادث متعددة من التحرش والمضايقة. وتعرض مستشفى آخر مدعوم من منظمة أطباء بلا حدود في تعز إلى القصف في تشرين الأول/أكتوبر.

وردت تقارير عن استخدام المدنيين كدروع بشرية لحماية المقاتلين. ورد أن قوات الحوثيين استخدمت الأسرى كدروع بشرية في المعسكرات العسكرية ومستودعات الذخيرة المهددة بشن التحالف غارات جوية عليها.

القسم 2. احترام الحريات المدنية بما فيها:

أ. حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة

على الرغم من أن الدستور ينص على حرية التعبير، بما في ذلك الصحافة "في حدود ما يسمح به القانون"، يدعو القانون الصحفيين إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية ويحظر انتقاد رئيس الدولة. لم يحترم الحوثيون الحقوق كما ينص عليها الدستور، ولم تكن الحكومة قادرة على إنفاذ هذه الحقوق.

حرية التعبير: قيدت كافة أطراف النزاع بشكل شديد الحق في حرية التعبير. كما واجهت النساء من المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات والناشطات قمعاً خاصاً بناءً على نوع الجنس. واجه المدافعون المحليون عن حقوق الإنسان مضايقات وتهديدات وحملات تشويه من الحكومة وقوات التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية ومن قوات الحوثيين. أفادت مؤسسة فريدوم هاوس أن حرية التعبير الشخصي والمناقشة الخصوصية ظلت مقيدة بشكل شديد نتيجة التخويف من جانب الجماعات المسلحة والمراقبة غير الخاضعة للرقابة من جانب سلطات الحوثيين. في حالات متعددة توجه الحوثيون إلى منازل الناشطين والصحفيين والزعماء السياسيين المعارضين للحوثيين واستخدموا أسلوب التهديد بالاعتقال وأساليب أخرى لترويع من يعتبرونهم خصوماً ولإسكات المعارضين.

الصحافة ووسائل الإعلام، بما في ذلك وسائط الإعلام الإلكترونية: أقرت الحكومة الانتقالية، قبل نشوب النزاع، التشريع الذي ينظم قنوات الإذاعة والتلفزيون. وكان هناك عدد من محطات الإذاعة والتلفزيون المحلية الخاصة تعمل بموجب تصاريح لشركات الإنتاج الإعلامي، بالإضافة إلى عدة محطات إذاعية تعمل في الخارج وتبث برامجها للمستمع المحلي.

العنف والتحرش: لم تكن الحكومة قادرة على اتخاذ أية خطوات جوهرية لحماية الصحفيين من العنف والمضايقة. كانت قوات المقاومة الشعبية المؤيدة للحكومة، وقوات الحوثيين، والمليشيات القبلية مسؤولة عن مجموعة من الانتهاكات ضد المنافذ الإعلامية.

أفادت مجموعة خبراء الأمم المتحدة أن الحوثيين احتجزوا بشكل تعسفي الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في سجون صنعاء، مثل سجن صنعاء المركزي، ومرافق غير رسمية مثل مركز احتجاز الأمن والمخابرات، وفي مرافق احتجاز سرية، بما في ذلك مبانٍ كانت سكنات سابقاً في صنعاء وحولها.

أفادت منظمة مراسلون بلا حدود أن المصور عبد الله بوكر، الذي تم اعتقاله واحتجازه في منشأة تحت سيطرة حكومة الجمهورية اليمنية في نيسان/أبريل، بدأ إضراباً عن الطعام وفي حزيران/يونيو تم نقله إلى المستشفى نظراً لحالته الصحية. وحتى كانون الأول/ديسمبر ظل رهن الاحتجاز.

أفادت منظمة العفو الدولية في تموز/يوليو أن الحوثيين احتجزوا 10 صحفيين منذ 2015 بتهم مزورة، وعضوهم للتعبير وغيره من أشكال الإساءة، وحكموا على أربعة منهم هم -- أكرم الوليدي، وعبد الخالق عمران، وحاتر حامد، وتوفيق المنصوري -- بالإعدام في نيسان/أبريل بتهمة التجسس (يرجى مراجعة القسم 1.د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي). وبحسب التقارير، كان الصحفيون يعانون من عدد كبير من المشاكل الطبية أثناء وجودهم في الحجز.

الرقابة أو تقييد المحتوى: سيطر الحوثيون على العديد من وزارات الدولة المسؤولة عن الصحافة والاتصالات، بما في ذلك وزارة الاتصالات. وبهذه الصفة، انتقوا المواد التي يتم بثها عن طريق الإذاعات ووسائل الإعلام المطبوعة التي كانت تديرها الحكومة السابقة ولم يسمحوا بأية مقالات أو تقارير تنتقدهم. ووفقاً لتقارير، حجبت وزارة الاتصالات ومزودو خدمة الإنترنت مواقع الويب والنطاقات الإلكترونية التي اعتبرتها السلطات مناهضة لخطط وبرامج الحوثيين. أفادت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن قوات الحوثيين فرضت الرقابة على القنوات التلفزيونية ومنعت الصحف من النشر.

قوانين التشهير / القذف: يجرم القانون انتقاد "شخص رئيس الدولة"؛ كما يحظر نشر "معلومات غير صحيحة" يمكن أن تثبت "روح الشقاق بين أفراد المجتمع"؛ والمواد التي يمكن أن تؤدي إلى "ترويج الأفكار المعادية لمبادئ الثورة اليمنية"؛ و"التقارير الكاذبة بغرض الإضرار بالبلدان العربية والبلدان الصديقة أو بعلاقاتها". لم تتوفر معلومات خلال العام حول ما إذا استخدمت حكومة الجمهورية اليمنية أو الحوثيون هذه القوانين لتقييد النقاش العام أو للانتقام من الصحفيين أو الخصوم السياسيين.

تأثير الجهات غير الحكومية: قيدت جهات غير حكومية من حرية التعبير، بما في ذلك العاملين بالصحافة. أفادت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أنه منذ بدء النزاع في آذار/مارس 2015، كانت هناك 357 حالة لانتهاكات ضد الصحفيين، بما في ذلك 28 من أعمال القتل، وحالتين من الاختفاء القسري، وحالة اختطاف، و45 حالة اعتداء جسدي، و184 حالة من الاعتقال والاحتجاز التعسفي. تم ارتكاب هذه الانتهاكات من جانب سلطات الحكومة والجهات غير الرسمية على حد سواء.

حرية الإنترنت

أثرت الرقابة على حرية الإنترنت، وكانت هناك حالات ملحوظة من تدخل الحوثيين في المجال السيبراني. حجبت شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية العامة الخاضعة لسيطرة الحوثيين بطريقة منهجية إمكانية وصول مستخدمي الإنترنت إلى مواقع ونطاقات اعتبرت خطيرة ومضادة للأجندة السياسية الخاصة بهم.

الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

احتفظ مكتب الأمن الوطني بمكاتب دائمة في الحرم الجامعي، الأمر الذي يعكس قلق الحكومة المستمر بشأن الأمن، وفي بعض الحالات، بشأن الآراء المثيرة للجدل. قام مسؤولون حزبيون في وزارة التعليم العالي والمؤسسات الأكاديمية بتفحص خلفيات أساتذة الجامعة والكوادر الإدارية المرشحين قبل تعيينهم، وكانوا يتحيزون عادة لمؤيدي أحزاب سياسية معينة. لم ترد أية تقارير عن حالات رقابة على المناهج، أو فصل أساتذة أو طلاب؛ إلا أنه بعد سيطرة الحوثيين قاموا هم وعناصر أخرى بدخول الحرم الجامعي وبدأ أن عمليات اعتقال الأكاديميين كانت ترمي إلى تخويفهم من يعتبرونهم خصوماً.

أفادت شبكة "علماء في خطر" أن جماعات مسلحة، أغلبها من قوات الحوثيين، استهدفت الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين بالجامعة حيث اعتبرتهم غير مواليين لجماعة مسلحة معينة. أخضع الحوثيون العلماء والطلاب إلى عدد من الإصلاحات الأكاديمية التي تهدف إلى تعزيز نفوذ الحوثيين وقمع المعارضة. شملت الإصلاحات فرض محاضرات ودورات من الواضح أنها ميسية طورها الحوثيون. أفادت تقارير أن الطلاب كانوا مُلزَمين بدراسة خطابات ومواعظ القادة العسكريين الحوثيين. وصرح أحد العلماء في المنفى لشبكة علماء في خطر أن قوات الحوثيين ألزمت أعضاء هيئة التدريس بحضور محاضرات حول أيديولوجية الجماعة.

في 25 كانون الثاني/يناير، اعتقل مسلحون حوثيون حميد عقلان، رئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا ومقرها صنعاء، مع أحد زملائه الإداريين. أفادت تقارير أن الحوثيين اتهموا عقلان "بمساعدة العدوان" بناءً على اتهامات أنه هرب سجلات الجامعة المالية والإلكترونية، بما في ذلك سجلات مستشفى الجامعة، إلى مالكي الجامعة الخاصة في عدن. تم احتجاز عقلان في مكان غير معروف حيث منعه الجنود الحوثيون من الاتصال بعائلته وزملائه. وفي يوم اعتقاله، أعلن الحوثيون عن تعيين رئيس جديد، عادل المتوكل، الذي صنفته حكومة الجمهورية اليمنية كمؤيد للحوثيين. في 2 شباط/فبراير، أفرجت قوات الحوثيين عن عقلان؛ إلا أنهم احتجزوه ثانية في 11 شباط/فبراير بإحدى نقاط التفتيش في محافظة إب، مع أخيه وثلاثة رفاق آخرين. في 4 آذار/مارس، وُجّهت لعقلان تهمة "تزوير الهوية الشخصية." تم إطلاق سراح زملاءه، بينما ظل عقلان قيد الحبس بنهاية العام.

في 2 شباط/فبراير، هاجمت قوات الحوثيين قاعة محاضرات بجامعة صنعاء واعتدت على أستاذ علم الاجتماع علي بعلي، على ما يبدو لما رُعم أنه انتقد تعيين أحد أقرباء قائد عسكري كعميد لكلية الآداب رغم افتقاره إلى المؤهلات المناسبة. أفادت تقارير أنه تم إبعاد بعلي فوراً من الحرم الجامعي ومنع من العودة إلى الجامعة.

في 19 أيار/مايو، احتجزت قوات الحوثيين وديع الشرجبي، عضو هيئة التدريس بجامعة الحديدة، على ما يبدو بسبب تعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي تنتقد المليشيا الحوثية. بحسب التقارير، فإن الشرجبي قد طالب عبر موقع فيسبوك أن تفرج المليشيا عن عدد من طلاب الجامعة الذين اعتقلوا لمزاعم قيامهم بالقتال إلى جانب القوات المسلحة الحكومية.

كما وثقت شبكة علماء في خطر أعمال الحوثيين لردع أنشطة الحرم الجامعي التي اعتبرها الحوثيون غير مرغوبة. في 2 شباط/فبراير، أغلق جنود حوثيون وعدد من المخبرين من الطلاب الموالين للحوثيين مسابقة أكاديمية تستضيفها جامعة إب زعموا أنها "لا أخلاقية" ولم تحصل على موافقة مسبقة منهم.

ب. حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

ينص القانون على حريات التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، لكن هذه الحقوق لم تُحترم في غالبية البلاد، مثل المناطق التي لم تسيطر عليها حكومة الجمهورية اليمنية.

حرية التجمع السلمي

يكفل الدستور حرية التجمع السلمي. رد الحوثيون وحلفائهم على المظاهرات والاحتجاجات في أنحاء مختلفة من البلاد بالقوة المفرطة. أفادت شبكة علماء في خطر أنه في آذار/مارس تلقى طلاب في جامعة العلوم والتكنولوجيا خطابات تهديد بعد عقد احتجاج سلمي بالحرم الجامعي ضد احتلال الحوثيين للجامعة واستمرار احتجاز رئيس الجامعة الأسبق الدكتور حميد عقلا (يرجى مراجعة القسم 2.أ. حرية التعبير -- الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية).

حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

رغم أن القانون ينص على حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، كان هناك تقارير بأن الحوثيين ضايقوا واحتجزوا النشطاء وأغلقوا المنظمات غير الحكومية. أغلقت سلطات الحوثيين العديد من المنظمات غير الحكومية خلال العام بدون اتباع الإجراءات القانونية الصحيحة، مدعية الخيانة أو التآمر مع قوى أجنبية. أسست السلطات الحوثية المكتب التنفيذي لمراقبة عمليات المنظمات الدولية للإشراف على عمل المنظمات غير الحكومية وفرض الرقابة البوليسية على أنشطة هذه المنظمات، بحسب التقارير. انتقل العديد من المنظمات غير الحكومية التي كانت أصلاً في صنعاء إلى عدن أو مدن أخرى في مناطق تسيطر عليها الحكومة، أو إلى خارج البلاد.

ينظم القانون الجمعيات والمؤسسات، كما يضع الخطوط العريضة لتأسيس وتوجيه أنشطة المنظمات غير الحكومية. ألزمت السلطات الهيئات بالتسجيل السنوي. يعفي القانون المنظمات غير الحكومية المسجلة من دفع الضرائب والرسوم ويلزم الحكومة بتقديم أسباب لرفض تسجيل منظمة غير حكومية، مثل اعتبار أنشطة إحدى المنظمات غير الحكومية "ضارة" بالدولة. ويحظر القانون مشاركة المنظمات غير الحكومية في الأنشطة السياسية أو الدينية. ويسمح للمنظمات غير الحكومية بالحصول على تمويل أجنبي. يشترط القانون مراقبة الحكومة للانتخابات الداخلية للمنظمات غير الحكومية. ولم ترد أي تقارير عن محاولة منظمات غير حكومية التسجيل خلال السنة.

ج. الحرية الدينية

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع حرية الدين الدولية على رابط الإحالة الإلكترونية: <https://www.state.gov/religiousfreedomreport/>

د. حرية التنقل

يكفل القانون حرية التنقل داخل البلاد والسفر والهجرة إلى الخارج والعودة إلى الوطن، إلا أنه كان هناك قيود عديدة على هذه الحرية.

التنقل داخل البلد: أقامت قوات المتمردين، وقوات المقاومة، وقوات الأمن، والقبائل نقاط تفتيش على الطرق الرئيسية. وفي الكثير من المناطق، خصوصاً في المناطق التي تقع خارج السيطرة المركزية الأمنية، قامت الفصائل القبلية المسلحة بالحد من حرية التنقل في أحيان كثيرة، وبتشغيل نقاط التفتيش الأمنية الخاصة بها، أحياناً بمساعدة عناصر عسكرية أو عناصر أمنية أخرى، وأخضعت المسافرين في الكثير من الأحيان إلى المضايقات الجسدية، والابتزاز، والسرقه، أو الاختطاف لفترات قصيرة للحصول على فدية. كما أعاق الدمار الذي لحق بالطرق والجسور وغيرها من منشآت البنية التحتية بسبب الصراع إيصال المساعدات الإنسانية والشحنات التجارية (يرجى مراجعة القسم 1.ز. الانتهاكات التي ترتكب أثناء النزاعات الداخلية).

لم تتمتع النساء عموماً بحرية كاملة في التنقل داخل البلد، رغم أن القيود المفروضة تفاوتت بين موقع وآخر. ذكرت منظمة أوكسفام أنه في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات الإسلامية المتطرفة، مثل القاعدة في شبه الجزيرة العربية، أصر الرجال عند نقاط التفتيش على نحو متزايد على الالتزام بنظام "المحرم"، وهو الالتزام الثقافي للمرأة بأن تكون مصحوبة بأقاربها الذكور في الأماكن العامة. أفاد مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن مضايقة النساء والفتيات غير المصحوبات بذكور عند نقاط التفتيش، بالإضافة إلى عدم القدرة على تحمل نفقات السفر، أعاقت قدرة النساء على الوصول إلى خدمات الصحة والتغذية وغيرها من الخدمات.

حظر الحوثيون اختلاط الجنسين في المقاهي إلا إذا كان الزوجان لديهم أطفال أو يحملون عقد الزواج.

أفاد المراقبون المحليون أن الأشخاص في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون قد واجهوا تمييزاً وصعوبات متزايدة عند السفر في الجزء الجنوبي من البلاد.

السفر إلى الخارج: لم يترك استيلاء الحوثيين على صنعاء عام 2014 وانتقال الحكومة إلى عدن عام 2015 أي سلطة حكومية رسمية تسيطر على وظائف الجمارك أو الهجرة في مطار صنعاء. أغلق التحالف مطار صنعاء الدولي عام 2016 أمام حركة الملاحة التجارية، وسمح فقط للرحلات الجوية الإنسانية للأمم المتحدة، وبالتالي منع آلاف المواطنين المحليين من السفر إلى الخارج. مما اضطر الذين يحتاجون لمغادرة البلاد إلى إيجاد طرق بديلة تتطلب سفرًا طويلاً وعبوراً لجبهات نشطة في رحلات محفوفة بالمخاطر الجمة وكل ذلك مقابل تكاليف باهظة.

أدى إغلاق المطارات والحدود البرية نتيجة لجائحة كوفيد-19 إلى زيادة تعقيد السفر الدولي. في أيلول/سبتمبر أغلقت السلطات الحوثية مطار صنعاء مؤقتاً أمام رحلات الأمم المتحدة.

كانت النساء في الماضي تحتاج إلى موافقة وصي ذكر، مثل الزوج، قبل تقديم طلب للحصول على جواز سفر أو مغادرة البلاد. ويجوز للزوج أو قريب ذكر أن يمنع المرأة من مغادرة البلاد عن طريق وضع اسمها على قائمة "الممنوعين من السفر" في المطارات. وكانت السلطات تطبق هذا المطلب بصرامة قبل نشوب

النزاع عند سفر النساء مع الأطفال، لكن لم ترد تقارير عن إنفاذ السلطات الحكومية لهذا المطلب خلال العام. ومع ذلك، كان هناك محاولات من جانب الحوثيين لفرض قيود مماثلة على السفر الدولي للمرأة. ونظراً لتدهور البنية التحتية وانعدام الأمن بسبب الصراع، أفادت تقارير أن العديد من النساء رفضن السفر بمفردهن (يرجى مراجعة القسم 6، المرأة).

هـ. وضع ومعاملة المشردون داخلياً

قبل عام 2014، تعاونت الحكومة الانتقالية مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمات إنسانية أخرى في توفير الحماية والمساعدة للأشخاص المشردين داخلياً، اللاجئين (يرجى مراجعة القسم 2.و. حماية اللاجئين)، اللاجئين العائدين، وطالبي اللجوء، والأشخاص عديمي الجنسية، وغيرهم من الأشخاص المعنيين.

إلا أن استيلاء الحوثيين على السلطة، والغارات الجوية للتحالف، والقتال المستمر جعل من الصعب على المنظمات الإنسانية الوصول إلى العديد من مناطق البلاد بسبب مخاوف أمنية (يرجى مراجعة القسم 1.ز. الانتهاكات التي ترتكب أثناء النزاعات الداخلية -- الانتهاكات الأخرى المتعلقة بالنزاع).

أفاد مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في أيلول/سبتمبر أن أكثر من 156,000 شخص إضافي قد تشردوا داخلياً منذ بداية العام، ووقع المزيد من التشريد خلال القتال المتصاعد في مأرب. كان هناك ما يقرب من مليون شخص مشردين داخلياً يعيشون في أكثر من 1,600 موقع للمشردين داخلياً في ظروف سيئة؛ تمكنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائها من الوصول إلى 660 من هذه المواقع لتقديم المساعدة.

أفادت الإدارة العامة للحماية المدنية الأوروبية وعمليات المعونة الإنسانية بالمفوضية الأوروبية في آذار/مارس أن القتال الشديد في الحزم قد تسبب في موجات نزوح ثانية وثالثة للأشخاص المشردين داخلياً تجاه مأرب. أفادت تقارير أن ما يقدر بـ 1,800 عائلة قد فروا من المنطقة نظراً لتصعيد القتال وأكثر من 2,100 من الأشخاص المشردين داخلياً قد وصلوا بالفعل إلى مأرب.

في نيسان/أبريل، قال وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارك لوكوك إن 60,000 شخص قد فروا من النزاع في الجوف منذ كانون الثاني/يناير، ووصل معظمهم إلى مأرب.

أعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تموز/يوليو أن ما يصل إلى 670 من عائلات الأشخاص المشردين داخلياً قد نزحوا مجدداً في محافظة أبين بسبب الصدمات الأخيرة بين المجلس الانتقالي الجنوبي وقوات حكومة الجمهورية اليمنية.

في آب/أغسطس، أفادت اللجنة التنفيذية لإدارة الأشخاص المشردين داخلياً في مأرب بتشريد 1,580 عائلة من منازلها ومعسكرات النازحين بسبب العمليات العسكرية التي شنها المتمردون الحوثيون في مديرية مدغل في مأرب.

بحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تسببت فيضانات فصل الصيف في نزوح 300,000 شخص إضافي بشكل مؤقت، كان بعض منهم يعيشون بالفعل في معسكرات الأشخاص المشردين

داخلياً. كانت أكثر المناطق إصابة هي محافظات مأرب، وعمران، وحجة، والحديدة، وتعز، ولحج، وعدن، وأبين، حيث تسببت الفيضانات في مقتل أكثر من 150 شخصاً.

وكان وصول المنظمات الإنسانية إلى الأشخاص المشردين داخلياً وغيرهم من السكان المستضعفين محدوداً بشكل عام ولا يمكن التنبؤ به بسبب استمرار النزاع؛ ومع ذلك، حافظت العديد من المنظمات الإنسانية على تواجدتها في مواقع متعددة. ووفقاً للأمم المتحدة، ساعدت المنظمات الإنسانية، والمنظمات المحلية غير الحكومية، والجمعيات الخيرية التي لا تزال تعمل في العاصمة الأشخاص المشردين داخلياً وغيرهم من الأشخاص المتضررين بسبب النزاع في صنعاء ومناطق أخرى في البلاد من خلال تزويدهم بالطعام والمأوى ومواد غير غذائية ووسائل دعم أخرى. أفاد الأشخاص المشردون داخلياً في صعدة بأن قدراتهم كانت محدودة في الحصول على مساعدات نقدية لشراء الحاجيات الأساسية. وقد زاد كوفيد-19 من تعقيد تحديات الوصول للأشخاص المشردين داخلياً.

ذكرت المنظمات غير الحكومية بأن إيجاد المأوى ظل يشكل مصدر القلق الرئيسي للمشردين داخلياً. ذكرت المنظمة الدولية للهجرة أن الأشخاص المشردين داخلياً لجأوا إلى حد كبير إلى أقاربهم أو أصدقائهم أو مساكن مستأجرة حيث واجه الكثير منهم تهديدات متكررة بالطرد بسبب تأخر سداد الإيجار. وتم إيواء آخرين في ملاجئ غير تقليدية في المباني العامة أو الخاصة، مثل المدارس، أو مرافق الصحة، أو المباني الدينية، بشكل أساسي في تعز ولحج. وأدت الطبيعة المتغيرة للنزاع إلى نزوح العديد من المشردين داخلياً عدة مرات بسبب تغير الخطوط الأمامية للنزاع، مما فرض على هؤلاء الأفراد البحث عن مأوى جديد عند كل نزوح.

و. حماية اللاجئين

أفادت المنظمة الدولية للهجرة أن وصول المهاجرين الجدد قد تناقص بشكل كبير نظراً لقيود السفر بسبب كوفيد-19. سجلت المنظمة الدولية للهجرة ما بين كانون الثاني/يناير وسبتمبر أيلول أكثر من 33,000 من الوافدين، مقارنة بأكثر من 84,000 خلال نفس الفترة في 2019.

استقبلت البلاد اللاجئين من مجموعة متنوعة من البلدان. وأصبح العديد من اللاجئين عرضة بشكل متزايد للخطر نظراً لتردي الأوضاع الأمنية والوضع الاقتصادي في البلاد. وشارك الصوماليون والإثيوبيون والإريتريون وغيرهم من اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين في الفقر العام وانعدام الأمن في البلاد.

بحسب لمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كان هناك 283,898 من اللاجئين وطالبي اللجوء في البلاد بحلول آب/أغسطس، أغلبهم من الصومال وإثيوبيا وكان الكثير منهم يحاول الوصول إلى المملكة العربية السعودية أو العودة إليها للعمل ودخلوا البلاد بناءً على معلومات كاذبة من المهربين الذين أوهموهم بأن الصراع قد انتهى في اليمن، وفقاً للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. والتجأ الكثيرون إلى مخيم اللاجئين في خراز وبلدات في الجنوب. ولم تتمكن حكومة الجمهورية اليمنية من توفير الحماية المادية للاجئين أو المهاجرين؛ واحتجز الكثيرون في مراكز احتجاز يديرها الحوثيون في الشمال والحكومة في الجنوب. أفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمات أخرى أن هناك تقارير تفيد بتعرض اللاجئين والمهاجرين للإيذاء البدني والجنسي، والتعذيب، والسخرة، في كلٍ من المرافق التي يسيطر عليها الحوثيون وحكومة الجمهورية اليمنية، وأن العديد من اللاجئين والمهاجرين كانوا عرضة للاتجار.

إساءة معاملة المهاجرين واللاجئين وعديمي الجنسية: بحسب المنظمة الدولية للهجرة، استمر المهاجرون بالبلاد في مواجهة أشكال فظيعة من الإساءة على يد المهربين والمتاجرين، بما في ذلك العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، والتعذيب، والخطف للحصول على فدية، والسخرة، والعنف الجسدي. واعتبرت المنظمة الدولية للهجرة النساء والأطفال أكثر الفئات المستضعفة والأكثر احتمالاً للتعرض للمتاجرة والإساءة الجنسية. أفادت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن قوات الحزام الأمني المدعومة من الإمارات العربية المتحدة ارتكبت أعمال الاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي الخطير التي تستهدف المهاجرين الأجانب وجماعات أخرى ضعيفة (يرجى مراجعة القسم 1.ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والجزء 1.ز. الانتهاكات التي ترتكب أثناء النزاعات الداخلية).

تضاعفت هذه المخاطر بسبب الأعمال العدائية المسلحة التي تتركز حول محافظات شبوة، أبين، البيضاء، الجوف، مأرب، وصعدة، وبسبب القيود المفروضة على الحركة الداخلية نتيجة لكوفيد-19. وتسببت هذه العوامل في أن يصبح المهاجرون محاصرين وقد تقطعت بهم السبل لفترات طويلة في مناطق بدون مساعدة وفي ظل مخاطر التعرض للإصابة أو القتل، بحسب المنظمة الدولية للهجرة. أفادت عدة منظمات غير حكومية ووسائل الإعلام أن مجموعات التهريب الإجرامي قامت ببناء عدد كبير من "المخيمات" بالقرب من مدينة حرص الحدودية اليمنية السعودية وفي أجزاء أخرى من البلاد، حيث احتجز المسلحون المهاجرين للابتزاز وللحصول على الفدية.

أفادت إدارة الشؤون الاقتصادية في الأمم المتحدة أنه كان هناك 385,600 مهاجر، بما في ذلك النساء والأطفال، اعتباراً من منتصف عام 2019. وقدرت المنظمة الدولية للهجرة أن أكثر من 14,500 مهاجر قد تقطعت بهم السبل في أب/أغسطس بسبب إغلاق الحدود لدواعي كوفيد-19 في محافظات عدن، مأرب، لحج، وصعدة. وحتى نهاية تموز/يوليو، ساعدت المنظمة الدولية للهجرة في عودة 946 مهاجراً من البلد.

واحتجزت السلطات في الشمال والجنوب المهاجرين بشكل متكرر. بحسب المنظمة الدولية للهجرة، فإن المهاجرين المحتجزين الذين استطاعوا دفع أموال مقابل إطلاق سراحهم قد وُضعوا في شاحنات نقلتهم إلى محافظات أخرى حيث تُركوا في مناطق منعزلة، أو في ضواحي البلدات، أو نُقلوا بالقوة إلى منشأة مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية في صنعاء. في الشمال، من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيو، اعتقلت السلطات الحوثية 1,500 مهاجراً ونقلتهم إلى الجنوب. قدرت المنظمة الدولية للهجرة أن حوالي 5,000 مهاجر كانوا يعيشون في الشوارع في عدن.

كما أفادت المنظمة الدولية للهجرة أن كلاً من حكومة الجمهورية اليمنية والحوثيين احتجزوا المهاجرين بسبب مخاوف أن يتم تجنيد المهاجرين من جانب الطرف الآخر، وإلقاء اللوم على المهاجرين باعتبارهم حاملين فيروس كوفيد-19. واجهت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة تحديات في الوصول إلى مراكز الاحتجاز من أجل مراقبة اللاجئين وطالبي اللجوء المحتجزين.

وفي حين قامت الحكومة عموماً بترحيل المهاجرين إلى بلدهم الأصلي، احتجز الحوثيون المهاجرين بشكل متكرر لفترات غير محددة.

أفادت هيومن رايتس ووتش والمنظمة الدولية للهجرة بالاحتفاظ في مرافق الاحتجاز، والافتقار إلى الرعاية الطبية، والإيذاء الجسدي، حيث ظهر على المحتجزين علامات البثور والجروح المتقيحة.

وفقاً للسلطات المحلية، تم نقل 390 مهاجراً من مراكز احتجاز في مناطق يسيطر عليها الحوثيون إلى الجوف، كما تم نقل 486 مهاجراً إلى تعز ما بين منتصف نيسان/أبريل ومنتصف أيار/مايو. بحسب تقارير، ترك الحوثيون على الأقل 20,000 مهاجر بلا مأوى على الحدود مع المملكة العربية السعودية. واعتباراً من حزيران/يونيو، ذكرت تقارير أن 7,000 مهاجر مازالوا على الحدود السعودية اليمنية.

أفادت المنظمة الدولية للهجرة في أيلول/سبتمبر أن ما يقدر بـ 4,000 أو أكثر من المهاجرين في مأرب تقطعت بهم السبل عبر المحافظة، حيث كان الكثيرون منهم قد عاشوا هناك لأكثر من ستة شهور، غير قادرين على استكمال رحلتهم نحو الشمال بسبب قيود الحركة على الطرق الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، كان أكثر من 500 مهاجر معرضين لمخاطر الطرد في مأرب بسبب عدم قبول المجتمع المحلي لهم.

أفادت هيومان رايتس ووتش في نيسان/أبريل أن الحوثيين قد طردوا بالقوة آلافاً من المهاجرين الإثيوبيين من صعدة في الجزء الشمالي من البلاد. وقد وصفت القوات الحوثية المهاجرين بأنهم "حاملو فيروس كورونا" وقتلت العشرات منهم وأجبرت الباقين على الفرار للحدود السعودية. ذكرت تقارير أن حرس الحدود السعوديين قد أطلقوا النار على المهاجرين، وقتلوا عشرات أخرى منهم، بينما هرب مئات من الناجين إلى منطقة حدود جبلية (راجع تقارير البلاد الخاصة بممارسات حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية).

من 1 كانون الثاني/يناير حتى 31 تموز/يوليو، أفادت المنظمة الدولية للهجرة أن 13,416 مواطناً قد عادوا إلى البلاد من المملكة العربية السعودية و366 من منطقة القرن الأفريقي.

وبحسب التقارير، تم اعتقال قائد الميليشيا التي احتجزت مسبقاً اللاجئين في مركز احتجاز المهاجرين بالبريقة وإطلاق سراح جميع اللاجئين.

الحصول على اللجوء: لا يوجد قانون يتناول منح وضع اللاجئ أو حق طلب اللجوء، ولم يكن هناك نظام لتوفير الحماية لطالبي اللجوء. وكانت الحكومة في السنوات الماضية تمنح وضع لاجئ بطريقة تلقائية للصوماليين الذين دخلوا البلاد. حاول الحوثيون تولي عملية تحديد وضع اللاجئ في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، مما أدى إلى نفاذ صلاحية وثائق العديد من اللاجئين. كما احتجزت الجماعات المسلحة الحوثية المهاجرين بشكل تعسفي في ظروف سيئة، وفشلت في إتاحة الوصول إلى إجراءات اللجوء والحماية في منشآت متعددة في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. كانت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قادرة عموماً على الوصول إلى السكان لتقديم المساعدة، كما كانت تعمل مع الحوثيين من أجل التوصل إلى قرار بشأن تسجيل اللاجئين. واصلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنفيذ عملية تحديد وضع اللاجئين في المناطق الجنوبية الخاضعة لسيطرة حكومة الجمهورية اليمنية، بالتنسيق مع الحكومة.

حرية التنقل: كانت حرية التنقل صعبة للجميع في البلاد، بما في ذلك اللاجئين، نظراً إلى الأضرار التي لحقت بالطرق والجسور ومرافق البنية التحتية الأخرى، وقيود السفر بسبب كوفيد-19. وتكدت معظم مطارات البلد أضراراً كبيرة أو أغلقت أمام الحركة التجارية، مما جعل السفر صعباً على الجميع، بمن فيهم اللاجئين. وتسببت نقاط التفتيش غير الرسمية في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في تأخير ومنع حركة الأفراد والبضائع.

الحصول على الخدمات الأساسية: افتقر اللاجئون إلى الخدمات الأساسية بسبب الصراع المستمر. وقدرت الأمم المتحدة أن فقط نصف مرافق الصحة العامة تقريباً ظلت تعمل خلال العام. أغلق العديد منها بسبب الأضرار الناجمة عن الصراع، وتم تدمير بعضها، وواجهت جميع المنشآت نقصاً في الإمدادات، بما في ذلك الأدوية والوقود لتشغيل المولدات.

القسم 3. حرية المشاركة في العملية السياسية

يمنح القانون المواطنين القدرة على اختيار حكومتهم بطريقة سلمية من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة على أساس الاقتراع العام والمتكافئ. لكن اندلاع الصراع أوقف برنامجاً استهلته الحكومة لتسجيل الناخبين. ولم تُجر أية انتخابات منذ نشوب النزاع في 2014.

الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: في عام 2014، وافقت الأحزاب السياسية الرئيسية العاملة في إطار مؤتمر الحوار الوطني على تمديد فترة رئاسية للرئيس هادي نظراً لحالة الصراع. في عام 2014، وقع 13 حزباً على اتفاقية السلام والشراكة الوطنية التي أنهت بصفة مؤقتة العنف المرتبط بدخول الحوثيين إلى صنعاء ودعت إلى تطبيق نتائج مؤتمر الحوار الوطني، بما في ذلك إجراء الانتخابات ووضع دستور جديد.

أعلن الحوثيون عام 2015 أن الدستور لاغٍ وباطل، وقاموا بحل البرلمان، وأعلنوا عن تشكيل لجنة ثورية عليا معينة بوصفها أعلى هيئة حاكمة. أعلن أعضاء المؤتمر الشعبي العام الموالي للحوثيين، وهو أكبر حزب سياسي، عن تشكيل المجلس السياسي الأعلى وإعادة عقد البرلمان في صنعاء، تلاه إعلان عن "حكومة الخلاص الوطني". لم تحصل المؤسسات على اعتراف دولي كهيئات حكومية، ولم تُعقد انتخابات البرلمان.

في نيسان/أبريل 2019، في سايون، عقدت حكومة الجمهورية اليمنية البرلمان لأول مرة منذ 2015. ولم ينعقد البرلمان مرة أخرى منذ ذلك الوقت، ويرجع ذلك جزئياً إلى الأحداث التي وقعت في آب/أغسطس 2019 عندما أجبر المجلس الانتقالي الجنوبي حكومة الجمهورية اليمنية على الخروج من العاصمة المؤقتة عدن إلى الرياض.

كان اتفاق الرياض في تشرين الثاني/نوفمبر يهدف إلى إنهاء ثلاثة أشهر من الأعمال العدائية في جنوب البلاد، واختيار مجلس للوزراء أكثر شمولية، وجمع كافة القوات العسكرية تحت مظلة حكومة الجمهورية اليمنية. في تموز/يوليو، اتفقت حكومة الجمهورية اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي على آلية لتطبيق اتفاق الرياض، بما في ذلك إلغاء المجلس الانتقالي الجنوبي لإعلان إدارة الحكم الذاتي في عدن الذي أصدره في 25 نيسان/أبريل. وقد وصلت الحكومة المُشكلة حديثاً إلى عدن في 30 كانون الأول/ديسمبر.

استمرت العملية السياسية بقيادة الأمم المتحدة مع نهاية العام. وقد واصل المبعوث الخاص للأمم المتحدة مارتن جريفيثس جهوده للتوصل إلى اتفاق بين حكومة الجمهورية اليمنية والحوثيين بصدد إعلان مشترك لإقرار وقف إطلاق النار، وتطبيق إجراءات اقتصادية وإنسانية معينة، والعودة إلى المفاوضات السياسية.

الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية: يشترط القانون أن تكون الأحزاب السياسية منظمات وطنية لا تقتصر العضوية فيها على سكان منطقة معينة، أو أبناء قبيلة معينة، أو أعضاء طائفة دينية معينة، أو طبقة اجتماعية أو مهنة محددة.

مشاركة المرأة وأعضاء مجموعات الأقليات: لا توجد قوانين تحد من مشاركة المرأة أو أعضاء مجموعات الأقليات في العملية السياسية، وقد شاركوا بالفعل في الانتخابات السابقة. لا تتبوأ النساء أي مناصب وزارية في الحكومة المُشكلة حديثاً ولا الوزارات التي يرأسها الحوثيون. كما كان تمثيل النساء دون المستوى في محادثات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة. كانت النساء ناشطات في المجتمع المدني، بما في ذلك المشاركة في الاحتجاجات والمظاهرات في الجنوب ونشر صحيفة في محافظة المهرة تدعو إلى التنمية المستدامة والسلام الدائم.

القسم 4. الفساد والافتقار إلى الشفافية في الحكومة

بينما ينص القانون على عقوبات جنائية للفساد الحكومي، إلا أن الحكومة لم تنفذ القانون بشكل فعال. وقد وردت تقارير عن حالات فساد للمسؤولين. أوجدت العملية الجزائية المرهقة نظاماً قانونياً منفصلاً للنخبة السياسية. بموجب الدستور، لا يجوز البدء بإجراء تحقيق جنائي ضد من هو في منصب نائب وزير فما فوق بدون تصويت خمس أعضاء مجلس النواب بالموافقة على ذلك. ثم يتطلب القانون بعد ذلك الحصول على أغلبية الثلثين في البرلمان وإذن رئاسي لتقديم نتائج التحقيق الجنائي إلى النائب العام بهدف توجيه اتهام رسمي. لم تستخدم الحكومة هذا الإجراء على الإطلاق.

الفساد: كان الفساد واسع الانتشار في جميع أنحاء البلاد، وأفاد المراقبون بانتشار الفساد الثانوي في كل مكتب حكومي تقريباً. وغالباً ما كان يُتوقع من المتقدمين للوظائف شراء مناصبهم. ويعتقد المراقبون بأن مفتشي الضرائب يقومون بتقديرات بخسة للضرائب ويضعون الفارق النقدي في جيوبهم. وتلقى العديد من المسؤولين الحكوميين رواتب نظير أعمال لم يقوموا بها، أو تلقوا عدة رواتب نظير أداء نفس الوظيفة. كما أثر الفساد بصفة عامة على المشتريات الحكومية. ازداد الفساد وتواجد السلع في السوق السوداء بشكل عام في أجزاء من المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، وخاصة في المؤسسات التي تسيطر عليها من صنعاء.

اتفقت التحليلات الأخيرة التي أجراها مراقبون دوليون ومحليون، بما فيهم منظمة الشفافية الدولية، على أن الفساد كان مشكلة جسيمة في كل دائرة وعلى كل مستوى حكومي، خصوصاً في قطاع الأمن. وزعم المراقبون الدوليون أن المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين استفادوا من ترتيبات داخلية، وعمليات اختلاس ورشاوي. لم يتخذ القادة السياسيون ومعظم الوكالات الحكومية أي إجراءات تقريباً لمكافحة الفساد. من وجهة نظر المراقبين المحليين المُطلعين، فإن السبب الرئيسي لاحتجاجات 2011 التي أدت في نهاية المطاف إلى نشوب النزاع الداخلي الحالي كان الغضب من الفساد المتفشى في الحكومة المركزية والذي دام عقوداً.

وردت تقارير بأن بعض دوائر الشرطة شكلت أقساماً خاصة بالشؤون الداخلية للتحقيق في انتهاكات وفساد قوات الأمن، وللمواطنين الحق في تقديم الشكاوى إلى مكتب المدعي العام. وفرت وزارة الداخلية خطأً للفاكس ليتسنى للمواطنين من خلاله إرسال أي ادعاءات بالانتهاكات ليتم التحقيق فيها. لم تتوفر أي معلومات عن عدد الشكاوى التي تلقتها الوزارة أو حققت فيها، أو ما إذا كانت تلك الآلية لا تزال قائمة.

في أعقاب الاستيلاء المسلح للحوثيين في 2015، تم تعليق خطة الحكومة لجمع المعلومات البيومترية عن جميع موظفي الحكومة، بما في ذلك الجنود وأفراد قوات الأمن الآخرين، وإنشاء سجل مركزي مصمم لإزالة عشرات الآلاف من الأسماء المزورة والمكررة من كشوف الرواتب. كما علقت الحكومة تنفيذ نظام الرواتب للجنود وأفراد قوات الأمن الآخرين من خلال حسابات مصرفية أو حسابات إيداع بريدية. وقبل اندلاع الصراع، كان هذا النظام يتخطى المسؤولين الماليين الذين كانوا مسبقاً يصرفون للجنود رواتبهم نقداً.

في حزيران/يونيو، دعت وزارة حقوق الإنسان بحكومة الجمهورية اليمنية المؤسسات، بما في ذلك الجامعات وال نقابات التجارية، لرفض قانون حوثي جديد يفرض ضريبة قيمتها 20 بالمائة لصالح العائلات الهاشمية، خاصة السلالة الحوثية، على اعتبار أنهم من نسل النبي محمد.

قبل نشوب الصراع، تلقت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، وهي هيئة مستقلة، شكاوى وقامت بتطوير برامج لرفع الوعي بخصوص الفساد. وقد شملت الهيئة مجلس من ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. إلا أن محدودية قدرات الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، خصوصاً في مجال التحليلات المالية، أعاقها عن العمل. دعا اتفاق الرياض الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 إلى إعادة تشغيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد "وتعزيزها بشخصيات نزيهة ومهنية و... [إعادة] تفعيل دورها الإشرافي." أعلن رئيس وزراء حكومة الجمهورية اليمنية رسمياً "إعادة تشكيل" الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في كانون الأول/ديسمبر 2019.

الإفصاح المالي: يفرض القانون على جميع الوزراء، ونواب الوزراء، ورؤساء الهيئات، وأعضاء البرلمان، وأعضاء مجلس الشورى الإفصاح عن ذمهم المالية سنوياً. ويتعين على مقدمي كشوف الذمة المالية تقديم تلك المعلومات إلى الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد للتحقق منها. ولم تكن هذه البيانات متاحة لاطلاع المواطنين عليها. ويمكن للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد طلب بيانات الإفصاح عن الذمة المالية من أي موظف حكومي آخر وتفرض عقوبات في حال تقديم معلومات مغلوطة. ولا يتطلب القانون الإفصاح عن الأصول التي يملكها الأطفال أو الزوجات. ولم تكن هناك معلومات حول ما إذا كان المسؤولون يمثلون للقانون.

القسم 5. موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

صرحت منظمات حقوق الإنسان الدولية أن موظفيها لم يتمكنوا من الحصول على تصريح من التحالف لاستخدام رحلات الأمم المتحدة من وإلى صنعاء منذ أوائل عام 2017. يتعين على المراقبين المستقلين الطيران على متن الرحلات الجوية المدنية التي توصلهم إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في الجنوب، ثم السفر براً من هناك عبر الخطوط الأمامية الخطرة إلى المناطق الأخرى.

الأمم المتحدة أو غيرها من الهيئات الدولية: في تشرين الأول/أكتوبر 2019، ذكرت تقارير إعلامية أن المتمردين الحوثيين رفضوا دخول ممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان أحمد العبيد إلى البلاد. عندما هبطت الطائرة التي كانت تقل أحمد العبيد في مطار صنعاء، صعد ضباط أمن حوثيون طائرتهم وصادرهم تصريح سفره ثم أمروا قائد الطائرة بالمغادرة. وكانت المفوضية قد نشرت قبل ذلك الحادث تقريراً ناقداً يورد تفاصيل الانتهاكات التي ارتكبتها جميع الأطراف في الحرب الأهلية اليمنية، بما في ذلك العنف الجنسي ضد نساء في سجون يديرها الحوثيون. في حزيران/يونيو، عينت الأمم المتحدة عبيد الخريشا كرئيس للبعثة بدلاً من العبيد.

عملت حكومة الجمهورية اليمنية والتحالف مع الأمم المتحدة، وتحديدًا من خلال آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن، لمعالجة تسليم الواردات التجارية. أعاقت جميع الأطراف توزيع المعونات من جانب الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية. وكانت هناك عوائق خطيرة أمام التسليم بسبب الحصار، ونقاط التفتيش، وحالة الطرق، والمعوقات البيروقراطية، والنزاع المسلح. أدى تدخل الحوثيين، والتأخيرات، وقيود الدخول إلى إعاقة قدرة منظمات الإغاثة على تقييم ومعالجة الاحتياجات الإنسانية بشكل كامل (يرجى مراجعة القسم 1. ز. الانتهاكات التي ترتكب أثناء النزاعات الداخلية -- الانتهاكات الأخرى المتعلقة بالنزاع)..

منظمات حقوق الإنسان الحكومية: تأسست اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات لحقوق الإنسان في 2015 كمجموعة مستقلة مسؤولة عن التحقيق في كافة مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان منذ 2011. وتتكون اللجنة من رئيس ومن ثمانية أعضاء لديهم خلفيات قانونية أو قضائية أو حقوق الإنسان. واصلت اللجنة التحقيق في أوضاع حقوق الإنسان وتقديم تقارير عنها خلال العام، كما نفذت تدريبات مع الأمم المتحدة.

القسم 6. التمييز والانتهاكات المجتمعية والاتجار بالأشخاص

المرأة

الاغتصاب والعنف الأسري: يُجرّم القانون الاغتصاب، لكنه لا يُجرّم الاغتصاب الزوجي. وعقوبة الاغتصاب هي السجن لمدة قد تصل إلى 25 سنة. لكن الحكومة لم تطبق هذا القانون بفعالية.

أفادت الأمم المتحدة أن حوادث العنف القائم على نوع الجنس قد ازدادت (يرجى مراجعة القسم 1. ز). الانتهاكات التي ترتكب أثناء النزاعات الداخلية -- الإيذاء البدني والعقاب والتعذيب.) أفاد مكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع في حزيران/يونيو أن النساء والأطفال واجهوا خطورة عالية من العنف الجنسي، كما أشار إلى أن الحوثيين قد استهدفوا بشكل ممنهج النساء من القادة السياسيين والناشطات منذ 2017. أفادت مجموعة خبراء الأمم المتحدة أن النساء في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين قد تعرضن للتهديد أو واجهن تهمة الدعارة، وتعرضن للإيذاء الجسدي، والاحتجاز التعسفي والسري، والعنف الجنسي إذا ما عارضن الحوثيين علانية. كما أفادت تقارير أن النساء كن أكثر عرضة للمخاطر بسبب الصراع والنزوح الناتج عنه.

من كانون الأول/ديسمبر 2017 إلى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2019، أفادت مجموعة الخبراء باحتجاز واعتقال 11 امرأة، تعرضت ثلاث منهن إلى الاغتصاب بشكل متكرر في الحجز. وقد تورطت الزينبيات، القوة الأمنية النسائية للحوثيين اللائي يعملن كحارسات للسجون، في التحريض على اغتصاب هؤلاء النساء، بما في ذلك أثناء الاستجواب. كما وثق فريق الخبراء البارزين للأمم المتحدة الانتهاكات التي ارتكبتها الزينبيات، بما في ذلك الاعتداء الجنسي، الضرب، التعذيب، الاعتقال والاحتجاز التعسفي، وتسهيل الاغتصاب في مراكز احتجاز سرية.

كما ذكرت مجموعة خبراء الأمم المتحدة دور أفراد قوات الحزام الأمني واللواء المدرع 35 (الذين لم تقرض عليهم حكومة الجمهورية اليمنية سوى الحد الأدنى من السيطرة) في ارتكاب جرائم الاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي ضد النساء والفتيات.

أفادت المنظمات غير الحكومية التي توثق انتهاكات حقوق الإنسان بوقوع حوادث متعددة للعنف الجنسي. في كانون الأول/ديسمبر 2019، تم اعتقال أخ لفتاة وابن عمها لقيامهما بالدفاع عنها بعد أن تحرش بها الحارس الشخصي لأحد المسؤولين البارزين بمجلس الانتقال الجنوبي. في آذار/مارس، هاجمت كتيبة للمجلس الانتقالي الجنوبي مخيماً للأشخاص المشردين داخلياً ووردت تقارير أنهم اغتصبوا النساء المقيمت. وفي آذار/مارس أيضاً، قام مسؤول حوثي بالتحرش الجنسي لإحدى عاملات الإغاثة في محاولة لإجبارها على محاباة المسؤولين الحوثيين في توزيع الطعام.

ولا توجد إحصاءات موثوقة عن الملاحقة القضائية لأعمال الاغتصاب، كما لم يكن عدد حالات الاغتصاب معروفاً. أوضحت منظمات غير حكومية لحقوق الإنسان وجهة نظرها بأنه كان من الشائع الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس أقل من الواقع الفعلي. ويجوز للسلطات وفقاً للقانون محاكمة ضحايا الاغتصاب بتهمة الزنا إذا لم توجه السلطات للجناة تهمة الاغتصاب. ينص القانون على أنه بدون اعتراف الجاني، تظل ضحية الاغتصاب مطالبة بتوفير 4 شهود من الذكور على تلك الجريمة.

ينص القانون على وجوب قيام السلطات بإعدام الرجل الذي تتم إدانته بقتل امرأة. إلا أن القانون يجيز التساهل مع الأشخاص المدانين بارتكاب جريمة القتل من أجل "الشرف" أو الذين يعتدون بدنياً على النساء بعنف أو يقتلوهن بسبب سلوك ينم عن "عدم الاحتشام" أو "العصيان". ولا يعالج القانون الأنواع الأخرى من الانتهاكات القائمة على نوع الجنس، مثل العزلة القسرية، والحبس، والزواج المبكر والزواج القسري.

يكفل القانون حق المرأة في الحماية من العنف المنزلي، فيما عدا الاغتصاب الزوجي، ضمن الإطار العام لحماية الأشخاص من العنف، ولكن السلطات لم تنفذ هذا النص القانوني بشكل فعّال. ونادراً ما قامت الضحايا بإبلاغ الشرطة بحوادث العنف العائلي، وكانت الإجراءات الجنائية في حالات العنف العائلي نادرة.

تشويه / بتر الأعضاء التناسلية للإناث: لا يحظر القانون تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث)، رغم صدور أمر وزاري في عام 2001 يحظر تلك الممارسة في المؤسسات الحكومية والمرافق الطبية، وفقاً لمنظمة هيومان رايتس ووتش. وطبقاً لصندوق الأمم المتحدة للسكان، أشارت أحدث البيانات، من 2013، إلى أن 19 بالمائة من النساء في عمر 15 إلى 49 سنة قد تعرضن لعملية الختان، بينما ازداد معدل الانتشار لما يصل إلى 80 بالمائة و85 بالمائة في المهرة وحضرموت على التوالي.

التحرش الجنسي: لا توجد قوانين محددة تحظر التحرش الجنسي، رغم أن قانون العقوبات يُجرّم الأعمال "المخزية" أو "غير الأخلاقية". ونادراً ما قامت السلطات بإنفاذ القانون. كان التحرش الجنسي مشكلة رئيسية تعاني منها المرأة.

الإجراءات القسرية للسيطرة على الزيادة السكانية: لم ترد أية تقارير عن الإجهاض القسري أو التعقيم اللإرادي من جانب السلطات الحكومية.

التمييز: واجهت المرأة تمييزاً له جذور عميقة في التشريعات القانونية والممارسات في جميع جوانب حياتهن. كانت آليات إنفاذ الحماية المتساوية ضعيفة، ولم تطبق الحكومة تلك الآليات بشكل فعال.

ولا يجوز للنساء أن يتزوجن بدون تصريح من الوصي الذكر؛ وليس للمرأة حقوق متساوية في الإرث، أو الطلاق، أو حضانة الأطفال؛ وتتمتع المرأة بقدر محدود من الحماية القانونية. تعرضت المرأة للتمييز في

مجالات مثل التوظيف، الائتمان، المرتبات، امتلاك أو إدارة الأعمال التجارية، التعليم، والإسكان (يرجى مراجعة القسم 7. د. التمييز في العمالة والمهن). أفادت تقديرات عام 2015 بأن نسبة الأمية 55 بالمائة بين النساء، مقارنة مع 85 بالمائة بين الرجال، الأمر الذي أبرز مدى هذا التمييز.

غالبًا ما كانت موافقة أحد الأقارب الذكور مطلوبة قبل إدخال المرأة إلى المستشفى، مما يخلق مشاكل كبيرة في السياق الإنساني في حال كان رجال الأسرة غائبين أو متوفين.

كما واجهت النساء تمييزاً في المحاكم أيضاً، حيث أن قيمة شهادة المرأة تساوي نصف شهادة الرجل.

يجوز للزوج أن يطلق الزوجة دون تبرير الدعوى في المحكمة. وبموجب نظام المحاكم الرسمي، يتعين على المرأة تقديم مبرر.

يتوجب على أي مواطن/مواطنة يرغب بالزواج من شخص أجنبي الحصول على إذن من وزارة الداخلية (يرجى مراجعة القسم 1. و. التدخل التعسفي أو غير المشروع في الخصوصية أو في شؤون الأسرة أو البيت أو المراسلات). ويتعين على المرأة التي ترغب في الزواج من أجنبي أن تقدم إلى وزارة الداخلية ما يثبت موافقة والديها. كما يتعين على الأجنبية التي ترغب في الزواج من مواطن أن تقدم إلى وزارة الداخلية ما يثبت أنها "حسنة السيرة والسلوك".

عانت النساء من التمييز الاقتصادي (يرجى مراجعة القسم 7. د. التمييز في العمالة والمهن).

الأطفال

تسجيل المواليد: تستمد جنسية الطفل من جنسية أبيه. فالطفل المولود لأب يمني هو مواطن يمني. ويحق للنساء اليمنيات نقل الجنسية للطفل المولود لأب أجنبي إذا كان الطفل مولوداً في داخل البلاد. أما إذا لم يولد الطفل في البلاد، فقد تسمح وزارة الداخلية في حالات نادرة للمرأة بنقل جنسيتها للطفل إذا توفى الأب أو هجر الطفل.

ليس هناك سجل عام للمواليد، ولم يسجل العديد من الآباء أطفالهم على الإطلاق، خاصة في المناطق الريفية، أو كان يتم تسجيلهم بعد مرور عدة سنوات على ولادتهم. ولم يكن يتم دائماً إنفاذ الشرط الذي يتطلب وجود شهادات ميلاد للأطفال لكي يتم تسجيلهم في المدارس، ولم ترد تقارير عن قيام السلطات بحرمان أطفال من خدمات التعليم أو الرعاية الصحية بسبب عدم تسجيل ولادتهم.

التعليم: يوفر القانون التعليم العام، الإلزامي، المجاني للأطفال من سن ست سنوات وحتى 15 سنة. وكانت المدارس الحكومية مجانية للأطفال حتى نهاية الدراسة الثانوية، إلا أن هيومان رايتس ووتش أفادت أن الكثير من الأطفال، خاصة البنات، لم يستطيعوا الحصول على التعليم بسهولة. للاطلاع على إحصائيات الحضور في المدارس، راجع تقرير الوضع الإنساني في اليمن لعام 2020 من اليونيسف.

أفادت اليونيسيف ووكالات أخرى أن ما يقارب مليوني طفل تركوا المدارس منذ عام 2015. كما قدرت الأمم المتحدة أن فقط ثلثي المدارس كانت تعمل، حتى قبل قيود كوفيد-19.

عبرت مجموعة خبراء الأمم المتحدة عن قلقها أن بعض أطراف النزاع قد حرمت الأطفال من حقوقهم في التعليم باستخدام المدارس في الأغراض العسكرية، والتلاعب بالتعليم، واستهداف المدرسين. أفادت تقارير أن قوات الأمن الخاصة التابعة لحكومة الجمهورية اليمنية استخدمت مدرسة في شبوة كتكنات عسكرية ومنشأة احتجاز، وزُعم أن الحوثيين قد استخدموا أربع مدارس لتخزين الأسلحة، والتصنيع، والتدريب.

حوالي 160,000 مدرس لم يتلقوا رواتبهم بشكل منتظم منذ 2016. ونتيجة لعدم انتظام دفع الرواتب، وكذلك الهجمات على المدارس، اضطر العديد من المدرسين إلى البحث عن مصادر دخل بديلة تدعمهم.

إساءة معاملة الأطفال: لا يُعرّف القانون الإساءة للأطفال ولا يحظرها، ولم تتوفر بيانات موثوقة حول مدى الإساءة للأطفال. واعتبرت السلطات العنف ضد الأطفال مسألة عائلية.

الزواج المبكر والزواج القسري: كان الزواج المبكر والزواج القسري مشكلة كبيرة واسعة الانتشار. ووفقاً لليونيسيف، 32 في المائة من الفتيات تزوجن قبل سن 18 عاماً، و9 بالمائة من الفتيات تزوجن قبل سن 15 عاماً. وقد أدى الصراع إلى زيادة تعقيد الموقف. أفاد الأمم المتحدة أن الزواج القسري وزواج الأطفال لأسباب مالية بسبب انعدام الأمن الاقتصادي كان مشكلة نظامية. لا يوجد حد أدنى لسن الزواج، وورد أن فتيات تزوجن في سن مبكرة لم تتجاوز ثماني سنوات.

الاستغلال الجنسي للأطفال: لا يتطرق القانون إلى اغتصاب القاصر، ولا يحدد سناً أدنى لإقامة علاقة جنسية برضا الطرفين. يحظر القانون المواد الإباحية، بما فيها تلك التي يظهر فيها أطفال، رغم عدم وجود معلومات متاحة حول ما إذا كانت المحظورات القانونية شاملة. يُجرّم القانون دعارة الأطفال.

الاختطاف الدولي للأطفال: البلد ليس طرفاً في اتفاقية لاهاي لعام 1980 بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال. راجع تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الاختطاف الدولي للأطفال على أيدي أحد الوالدين على رابط الإحالة الإلكترونية:

<https://travel.state.gov/content/travel/en/International-Parental-Child-Abduction/for-providers/legal-reports-and-data/reported-cases.html>.

معاداة السامية

بقي في البلاد حوالي 20 يهودياً. بحسب تقارير إعلامية، كان معظمهم يعيشون في مجمع في صنعاء. وقد زاد الصراع المستمر من إضعاف أجهزة إنفاذ القانون. تعرض المجتمع اليهودي المحلي للخطر نتيجة التمييز المستهدف من جانب السلطات الحوثية. فر الكثيرون من البلاد نتيجة لذلك.

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع حرية الدين الدولية على رابط الإحالة الإلكترونية: <https://www.state.gov/religiousfreedomreport/>

ازداد انتشار استخدام اللغة المعادية للسامية خلال العام. تبنت الحركة الحوثية شعارات معادية للسامية، بما في ذلك "الموت لإسرائيل، واللعنة على اليهود." وتم خلط الخطاب المضاد لإسرائيل بالدعاية المعادية للسامية. نشر الحوثيون هذه المواد والشعارات على مدار العام، بما في ذلك إضافة شعارات معادية لإسرائيل والخطاب المتطرف في مناهج وكتب التعليم الابتدائي.

لم يكن من حق أبناء الطائفة اليهودية الخدمة في الجيش أو الحكومة الوطنية. ومنعتهم السلطات من حمل الخنجر اليمني الاحتفالي.

الإتجار بالأشخاص

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على رابط الإحالة الإلكترونية <https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report/>.

الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

يؤكد القانون والدستور على حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. يسمح القانون للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ممارسة نفس الحقوق المتاحة لغير المعوقين، إلا أن الحكومة لم تقم بإنفاذ هذه الحقوق بشكل فعال. كانت الوصمة الاجتماعية، واللامبالاة الرسمية، والصراع المستمر بمثابة عقبات أمام التنفيذ.

يمكن للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة حضور المدارس العامة، رغم أن المدارس لم تقدم أية إجراءات لتسهيل التحاقهم.

وعلى الرغم من أن القانون ينص على إقامة المباني الجديدة بحيث تكون مجهزة لاستقبال الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، إلا أن الامتثال لهذا القانون كان ضعيفاً.

قدرت منظمة العفو الدولية أن هناك 4.5 مليون شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك بين الأشخاص المشردين داخلياً. حوالي 37 بالمائة من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة كانوا في سن 65 عاماً أو أكبر، بحسب منظمة العفو الدولية. لم تكن المعلومات المتعلقة بأنماط إساءة معاملة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في المؤسسات التعليمية أو مؤسسات الصحة العقلية متاحة للجمهور.

تولت وزارة الشؤون الاجتماعية مسؤولية حماية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. لم تستطع حكومة الجمهورية اليمنية التعاون مع البنك الدولي لإدارة صندوق تنمية اجتماعية. كما عجزت الوزارة عن الإشراف على صندوق الرعاية والتأهيل للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، الذي كان يقدم خدمات أساسية محدودة ويدعم أكثر من 60 منظمة غير حكومية تساعد ذوي الاحتياجات الخاصة.

أعضاء الأقليات القومية والعرقية والأثنية

على الرغم من أن التمييز العنصري غير قانوني، إلا أن بعض الجماعات مثل مجتمعات المهمشين أو الأخدام، والموالدين (اليمنيين المولودين لأباء أجانب) واجهت تمييزاً اجتماعياً ومؤسسياً على أساس الجنس، والعرق، والحالة الاجتماعية. وكان المهمشون، الذين يؤدون عادة خدمات لا تعود على القائم بها بالمكانة والاحترام مثل كنس الشوارع، يعيشون عادة في فقر ويقاسون من تمييز اجتماعي مستمر ضدهم. وكانت النساء المهمشات عرضة بصفة خاصة للاغتصاب وسائر الانتهاكات بسبب مناخ الإفلات من العقاب الذي يتمتع به الجناة بصفة عامة نظراً لتدني المكانة الاجتماعية للضحايا المهمشات. أفادت مجموعة خبراء الأمم المتحدة أن المهمشين مازالوا فريسة للعنف الجنسي الشديد. كانت هناك تقارير أن المهمشين مازالوا يعانون

من العبودية التقليدية (يرجى مراجعة القسم 7.ب. حظر العمل القسري أو الإجباري). ذكرت تقارير أن الحوثيين جندوا خلال العام مقاتلين من المهمشين بشكل أكثر نشاطاً للقتال ضد حكومة الجمهورية اليمنية. في تموز/يوليو، قتل الحوثيون أربعة من المهمشين وأصابوا شخصاً آخر في محافظة عمران بعد أن رفضوا الانضمام للمقاتلين الحوثيين على الخطوط الأمامية.

أعمال العنف والتمييز والانتهاكات الأخرى استناداً إلى الميول الجنسية والهوية الجنسية

يُجرّم قانون العقوبات السلوك الجنسي المثلي بالتراضي، وعقوبة ذلك الإعدام وفقاً لتفسير البلاد للشريعة الإسلامية. لم تكن هناك عمليات إعدام معروفة لأشخاص من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين (مجتمع الميم) منذ أكثر من عقد من الزمن.

لم تعتبر الحكومة أن العنف أو التمييز ضد مجتمع الميم "ذو صلة" للإبلاغ الرسمي.

نظراً لعدم شرعية السلوك الجنسي المثلي بالتراضي والعقوبة الشديدة المحتملة، لم يكن هناك سوى القليل من مجتمع الميم الذين يعلنون انتمائهم الجنسي أو هويتهم الجنسية. واجه الأشخاص الذين يُعرف أو يُشتبه بأنهم من مجتمع الميم التمييز.

يوجد موقع تواصل اجتماعي واحد نشط يتعلق بمجتمع الميم.

الوصم الاجتماعي بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة /

الإيدز

على الرغم من عدم وجود تقارير تشير إلى عنف مجتمعي ضد الأفراد المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز، إلا أن الموضوع كان ذا حساسية اجتماعية ونادراً ما كانت تتم مناقشته. التمييز ضد المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز هو مخالفة جنائية. لم تتوفر معلومات حول ما إذا كان هناك تقارير لحوادث تمييز.

القسم 7. حقوق العمال

كان تطبيق الحكومة لقانون العمل ضعيفاً أو منعدماً بسبب الصراع المستمر. لاتزال قوانين العمل سارية، ولكن الحوثيين سيطروا على الوزارات المسؤولة عن تنفيذها.

أ. حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والحق في المفاوضة الجماعية

ينص القانون على حق موظفي القطاع الخاص الذين يتلقون رواتب في الانضمام إلى النقابات والمفاوضة الجماعية. ولا تنطبق هذه الحماية على موظفي القطاع العام، وعمال المياومة، وخدم المنازل، والعمال الأجانب، وغيرها من المجموعات التي تشكل معاً معظم القوى العاملة. يغطي قانون سلك الخدمة المدنية العامة الموظفين العموميين. يحظر القانون عموماً التمييز ضد النقابات، بما في ذلك حظر فصل العمال لاشتراكهم في الأنشطة النقابية.

رغم أنه يجوز للنقابات أن تتفاوض على تسويات الأجور نيابة عن أعضائها، وأن تلجأ إلى الإضراب أو إجراءات أخرى لتحقيق مطالبها، إلا أنه لا يحق للعمال الإضراب إلا عند فشل المحاولات السابقة للتفاوض والتحكيم. ويجب أن يعطي العمال إشعاراً مسبقاً لرب العمل والحكومة وأن يحصلوا على موافقة كتابية مسبقة من المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات عمال اليمن. لا يجوز القيام بالإضرابات "لأغراض سياسية". يجب تقديم اقتراح الإضراب إلى 60 بالمائة على الأقل من جميع العمال المعنيين، والذين يجب أن يصوت 25 بالمائة منهم لصالح الإضراب من أجل أن يحدث.

لم تطبق الحكومة القوانين المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات والحق في المفاوضة الجماعية.

ورغم أن الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن لا يتبع الحكومة بطريقة رسمية، إلا أنه الاتحاد الوحيد الرسمي الموجود في البلد وقد عمل مع الحكومة لحل النزاعات العمالية. وكانت قدرة أية نقابة على الإضراب تعتمد في الممارسة العملية على قوتها السياسية. وكثيراً ما اتهمت السلطات النقابات والجمعيات بالارتباط بأحزاب سياسية معينة.

ب. حظر العمل القسري أو الإجباري

ينص القانون على عقوبة بالسجن لمدة تصل إلى 10 سنوات لأي شخص "يبيع أو يشتري أو يقدم كهديّة [إنساناً] أو يتاجر بالبشر." إن التركيز الضيق لهذا القانون المُحصّر فقط في صفقات الإتجار ونقل الأفراد يعني أن القانون لا يُجرّم الكثير من أشكال العمل القسري.

لم تطبق حكومة الجمهورية اليمنية القانون بشكل فعال بسبب النزاع المستمر والافتقار للموارد.

على الرغم من أن المعلومات كانت محدودة، وردت تقارير عديدة في الماضي عن العمل القسري في كل من المناطق الحضرية والريفية. نشرت صحيفة الشرق الأوسط في تموز/يوليو 2017 أن الحوثيين احتجزوا أكثر من 1,800 يمني كعبيد وخدم يعملون في محال إقامتهم وأماكن عملهم.

كان العمال المهاجرون واللاجئون عرضة للعمل القسري. على سبيل المثال، تم إجبار بعض الإثيوبيين والإريتريين والصوماليين على العمل في مزارع القات (القات نبات مزهر يحتوي على منشطات)؛ وربما تم استغلال بعض النساء والأطفال من بين هؤلاء السكان في الاستعباد المنزلي.

راجع أيضاً تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن الإتجار بالأشخاص على موقع وصلة الإحالة الإلكترونية <https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report/>.

ج. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن العمل

يحظر القانون عمالة الأطفال، لكن الحكومة لم تطبق بنود هذا القانون بطريقة فعالة. وكانت وحدة مكافحة عمالة الأطفال داخل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل هي الجهة المسؤولة عن تطبيق وإنفاذ القوانين واللوائح الخاصة بعمالة الأطفال.

الحد الأدنى لسن العمل في البلاد 14 عاماً أو ما لا يقل عن سن إكمال التعليم الإلزامي، الذي هو 15 عاماً بشكل عام.

ولا يجوز تشغيل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة أكثر من ست ساعات في اليوم، مع الحصول على ساعة راحة بعد أربع ساعات متواصلة من العمل، في أيام الأسبوع بين الساعة 7 صباحاً و7 مساءً.

كانت عمالة الأطفال شائعة، بما في ذلك أسوأ أشكال العمالة. ووفقاً لدراسة أجرتها منظمة العمل الدولية عام 2013، وهي أحدث بيانات متوفرة، يوجد أكثر من 1.3 مليون طفل ضمن القوة العاملة.

واضطر الأطفال في المناطق الريفية إلى العمل في زراعة الكفاف، بسبب فقر الأسرة والممارسات التقليدية. أما في المناطق الحضرية فقد عمل الأطفال في المحلات والورش وفي بيع السلع وكمسؤولين في الشوارع. كما عمل الأطفال أيضاً في بعض القطاعات الصناعية وفي البناء. أجبرت الظروف الاقتصادية الضعيفة المستمرة مئات الأطفال على البحث عن عمل في قطاعات خطيرة مثل صيد الأسماك، والبناء، والتعدين. ووردت تقارير بأن الأطفال عملوا في ظروف خطيرة في مقالب النفايات. ووفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش، كان ما يقرب من ثلث المقاتلين في البلاد دون سن الثامنة عشر (يرجى مراجعة القسم 1. ز. الانتهاكات التي ترتكب أثناء النزاعات الداخلية -- الجنود الأطفال).

راجع أيضاً تقرير وزارة العمل الأمريكية "استنتاجات حول أسوأ أشكال عمالة الأطفال" على وصلة الإحالة الإلكترونية <https://www.dol.gov/agencies/ilab/resources/reports/child-labor/findings/> وقائمة وزارة العمل الأمريكية الخاصة بالسلع المنتجة عن طريق عمالة الأطفال أو العمالة القسرية على الموقع <https://www.dol.gov/agencies/ilab/reports/child-labor/list-of-goods>.

د. التمييز في العمالة والمهن

لا يعالج القانون التمييز في التوظيف على أساس الميول الجنسية، أو الرأي السياسي، أو الأصل القومي، أو الأصل الاجتماعي، أو الهوية الجنسية، أو الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، أو غيرها من الأمراض المعدية. كان التمييز على أساس العرق ونوع الجنس والاحتياجات الخاصة يمثل مشكلة كبيرة في التوظيف والمهنة. يحظر القانون أن تعمل النساء نفس ساعات عمل الرجال وفي وظائف تعتبر خطيرة، شاقة، أو غير لائقة أخلاقياً. يخصص القانون 5 بالمائة من الوظائف الحكومية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، ويلزم القانون الجامعات بقبول ذوي الاحتياجات الخاصة في الجامعات، وينص على إعفائهم من دفع المصاريف الدراسية، وينص على جعل مباني المدارس صالحة لدخول ذوي الاحتياجات الخاصة إليها واستخدامها. لم يكن واضحاً إلى أي مدى قامت السلطات بتطبيق تلك القوانين.

وكان التمييز العنصري والوظيفي ضد المهمشين يمثل مشكلة. واجه الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة تمييزاً أثناء التوظيف والوصول المحدود إلى مكان العمل (يرجى مراجعة القسم 6، الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة). يجوز للعمال الأجانب الانضمام إلى النقابات ولكن لا يجوز انتخابهم للمناصب. كانت المرأة غائبة تقريباً عن سوق العمل الرسمي، حيث بلغ معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة 6 بالمائة.

هـ. ظروف العمل المقبولة

لا يوجد حد أدنى معمول به للأجور في القطاع الخاص. كان الحد الأدنى للأجور في الخدمة المدنية أكثر من مستوى دخل الفقر المُقدر؛ ومع ذلك، لم تُدفع رواتب الموظفين المدنيين بشكل ثابت لعدة سنوات، وكان معظمها لا يكفي لتلبية احتياجات عائلة كبيرة.

يحدد القانون الحد الأقصى لساعات العمل بـ 48 ساعة أسبوعياً، بحيث لا تتجاوز ساعات العمل في اليوم ثماني ساعات؛ بيد أن العديد من الورش والمحلات التجارية تتبع نوبات عمل تمتد من 10 إلى 12 ساعة يومياً دون أن تتعرض لعقاب. وكانت مدة ساعات العمل الأسبوعية لموظفي الحكومة 35 ساعة، بواقع سبع ساعات يومياً، من الأحد إلى الخميس. ويشترط القانون دفع أجور إضافية للعمل الإضافي، والإجازات مدفوعة الأجر، والسماح للعمال بإجازات مدفوعة، ويحظر العمل الإجباري أو المفرط.

يحدد القانون معايير الصحة والسلامة المهنية. وينص أنه يجب على كل صاحب عمل توفير ظروف عمل آمنة وصحية مناسبة للعمال. يعترف القانون بحق العمال في إبعاد أنفسهم عن ظروف العمل الخطرة، ويمكن للعمال الطعن في فصلهم من العمل لقيامهم بذلك أمام المحكمة. لا تنطبق قوانين السلامة على خدم المنازل، والعمال المؤقتين، والعاملين في القطاع الزراعي.

أفادت تقارير بسوء معاملة العمال المهاجرين في مراكز الاحتجاز قبل إرسالهم إلى بلادهم الأصلية بسبب جائحة كوفيد-19. أدت القيود المفروضة على السفر لمنع انتشار فيروس كورونا إلى تقطع السبل بالعديد من العمال المهاجرين.

كان إنفاذ الحكومة لقانون العمل ضعيفاً إلى غير موجود؛ ولم تكن العقوبات، إن تم إنفاذها، تتناسب مع عقوبات المخالفات المماثلة مثل الحقوق المدنية. كانت ظروف العمل بصفة عامة سيئة، كما شاعت المخالفات المتعلقة بالأجور وساعات العمل الإضافي. عادة ما واجه العمال المهاجرون الأجانب، والشباب، والنساء ظروف عمل أكثر استغلالية. كانت ظروف العمل سيئة في القطاع غير الرسمي، الذي شمل 89 في المائة من القوى العاملة. لم ترد أية معلومات موثوقة عن الحوادث أو الوفيات المرتبطة بالعمل خلال العام.